

صلة الأشعرية بالمعتزلة

دراسة تاريخية عقدية وصفية

The Ash'ari connection with the Mu'tazila
A descriptive nodal historical studyلطف الله ملا عبد العظيم خوجه¹

جامعة أم القرى مكة المكرمة

l.khojah@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/05/25 القبول 2022/02/12 النشر على الخط 2022/05/10
Received 25/05/2021 Accepted 12/02/2022 Published online 10/05/2022

ملخص:

احتلت "الأشعرية" القيادة العقدية منذ القرن السادس، بعد رعاية سياسية، فكانت نظارة المدارس والتدريس حصراً على "الأشعرية"، وامتد أثرهم، وانتسب إليهم كثير من العلماء رغبة ورهبة، حتى خيل أن تمثيل "السنة" حصر عليهم، مع بالغ تشنيعهم ووصفهم لمخالفهم بالمجسمة والمشبهة والحشوية، وقيامهم عليهم بالتضييق والمنع من الفتوى خلاف مذهبهم، وقد ساد في العالم الإسلامي أن "الأشعري" إمام "السنة"، و"الأشاعرة" هم "السنة"، ومخالفوهم مبتدعة، وقد أظهرت ردود العلماء عليهم، منذ بدو شأنهم قبل الاستطالة، رأياً خلاف هذا السائد، يستدعي البحث في دعوى "الأشعرية" تمثيلهم "السنة"، والتحقق من صلة الأشعرية بالمعتزلة؛ فهي ليست سوى فرقة كلامية، وامتداد "للمعتزلة"، لكن بلبوس آخر جديد، وآية ذلك توافقهم في المسائل الأصلية، وتقليد للمعتزلة بإقرارهم وتصديق إقرارهم بالواقع.

الكلمات المفتاحية: المعتزلة. الأشعرية. الكلام. المنزلة بين المنزلتين. العدل.

Abstract:

Al-Ash'arism occupied the religious leadership since the sixth century, after political patronage, and many scholars joined them with desire and fear. They even thought that the representation of the "Sunnis" was restricted to them. They are the "Sunnis", and their opponents are innovated, and the scholars' responses to them have shown an opinion that differs from this prevailing opinion, which calls for research into the "Ash'ari" case that they represent the "Sunnah". It is not only a group of words, and an extension of the "Mu'tazila", but in another new form, and this is evidenced by their similarity in the original issues, and their tradition of Mu'tazila.

Keywords: Mu'tazila. Ash'ari. talk. The status between the two places. Justice.

مقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي المعلم، وعلى آله وصحبه المكرم، ومن تبعهم بعلم وعمل متقبل، أما بعد:

فالحديث عن نشأة المعتزلة والأشعرية، تفسير لمبتدأ علم الكلام، فالبدوّ منهما، والنسبة إليهما، فهما قطبا هذا العلم، والمعتزلة هم المؤسسون، والأشعرية تابعون مطورون بلباس جديد، وهذا ما سنتحقق منه في هذا المبحث، ومن قول الأشاعرة: أن الأشعرية ولدت للرد على المعتزلة، وأن الأشعري أدخلهم في أقماع السمسم، كما هو تعبيرهم، الذي هو محل النظر، حتى تثبت المخالفة لهم في الأصول كلها، أو جلها، أو كبارها ليستقيم قولهم.

وفي حال كان العكس، فالأمر الذي هو محل التحقق: حقيقة الصلة بين الفريقين تاريخيا وعقائديا، من جهة ثبوتها وأثر المعتزلة في الأشاعرة، بالنظر إلى تقدمها زمنا، وسبقها لما وقع بينهما من اشتراك في المسائل العقدية، ثم صورة الصلة بمسائلها الكاشفة المبينة لحدود الاتفاق، إلى أقوال وشهادات المعاصرين من المختصين بهذه القضية المشتغلين بها من مؤرخين، ومحدثين، وفقهاء وغيرهم. والمدخل لهذه القضية: الكلام على المعتزلة وأصولهم، المتقدمون بمسائلهم زمنا، ثم يتبع بالكلام على تكوّن ونشأة الأشعرية، والظروف التي أوجبت ظهورها، إلى المسائل المشتركة، وإفادات المعاصرين عن طبيعة هذا الظهور، وغايات أرباب هذه الفرقة. ومن وراء كل ذلك: استنتاج حقيقة الصلة بين الفرقتين، بعد استيفاء الدلائل العلمية والتاريخية.

فإشكالية البحث في:

- دعوى أن الأشعرية ولدت للرد على المعتزلة، وأن تمثيل السنة حصر عليهم.

وهدف البحث:

- دراسة حقيقة الصلة بين الأشعرية والمعتزلة تاريخيا وعقائديا، وأثر المعتزلة في الأشاعرة.

ومنهج البحث:

تاريخي وصفي عقدي لدراسة النشأة والعقائد المشتركة بين الفريقين، وأفادت هذه الدراسة ثبوت الصلة بينهما، وأثر المعتزلة في الأشعرية؛ فحقيقتها: امتداد فكري عقائدي للاعتزال، لكن بصورة المعارض والمعاند، غير أن المسائل كاشفة مبينة، فالاتفاق في الأصول بيّن ظاهر، ليس في الإمكان التخلص منه؛ لوضوحه وحصول الإقرار به، والخلاف وإن وجد ففي بعض المسائل، لكن جلها عليها الاتفاق، فمن المستغرب بعد هذا الثبوت، القول بأن الأشعرية ما وجدت إلا للرد على المعتزلة!

وقد جاءت الدراسة في أربعة مباحث مستوفية للقضية في جوانبها بعامه، هي التالي:

أولا: المعتزلة والأصول الخمسة.

ثانيا: ظهور الأشاعرة وإعادة صياغة لمذهب المعتزلة.

ثالثا: ما قلده فيه الأشعرية المعتزلة.

رابعا: الشهادة على صلة الأشعرية بالمعتزلة.

أولاً: المعتزلة والأصول الخمسة

تكاد المصادر التاريخية أن تجمع على: أن الاعتزال بدأ بواصل بن عطاء العزال (80-131) وصاحبه وقربنه - وهو زوج أخته - عمرو بن عبيد (80-144) في قصة مشهورة جرت في مجلس أستاذها الحسن البصري، كما يرويها الشهرستاني، قال: "دخل رجل على الحسن البصري، فقال: يا إمام الدين! لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبراء، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة، وهم وعيدية الخوارج، وجماعة يرجئون أصحاب الكبراء، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان، فلا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم مرجئة الأمة، فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟"

ففكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب، قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر. ثم قام واعتزل إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد، يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزلنا واصل، فسمي هو وأصحابه المعتزلة.¹

ويذكر الذهبي في "السير" طرده من مجلس الحسن، فيقول: "وهو [يعني واصل] وعمرو بن عبيد رأسا الاعتزال، طرده الحسن عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فانضم إليه عمرو، واعتزلا حلقة الحسن، فسموا المعتزلة."²

ولا يبعد المهروي عنهما، فيقول: "سموا به؛ لاعتزاله حلقة الحسن البصري."³ يعني به: عمرو بن عبيد. وليس واصل، فيحتمل أنهما كانا معا في المجلس.

فهكذا تقرر الأصل الأول من الأصول الخمسة للمعتزلة، وهو: المنزلة بين المنزلتين. وبه بدء شأنهم، وفحواه: أن صاحب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، خرج من الإيمان، ولم يدخل الكفر، هذا في الدنيا، وهو في الآخرة من أهل النار. فوافقوا بذلك قول الخوارج في الآخرة.

قال القاضي عبد الجبار: "ذهب الخوارج إلى أن صاحب الكبيرة كافر، وذهبت المرجئة إلى أنه مؤمن، وذهب الحسن البصري إلى أنه ليس بمؤمن ولا كافر، وإنما يكون منافقاً، وإلى هذا ذهب عمرو بن عبيد، وكان من أصحابه، وذهب واصل بن عطاء إلى أن صاحب الكبيرة لا يكون مؤمناً ولا كافراً ولا منافقاً، بل يكون فاسقاً، وهذا المذهب أخذه عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، وكان من أصحابه. وقد جرت بين واصل بن عطاء وبين عمرو بن عبيد مناظرة في هذا، فرجع عمرو بن عبيد إلى مذهبه، وترك حلقة الحسن واعتزل جانباً، فسموه معتزلياً، وهذا أصل تلقيب أهل العدل بالمعتزلة."⁴

1- الملل والنحل، أبو الفتح محمد عبد الكريم بن أبو بكر أحمد الشهرستاني، دار الفكر: لبنان - بيروت، (د.ط)، (د.ت)، (ص48).

2- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط7، 1410هـ - 1990م، (465-464/5).

3- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل المهروي عبد الله بن محمد بن علي بن مت الأنصاري، تقديم وضبط: أبو جابر عبد الله بن محمّد بن عثمان الأنصاري، مكتبة الغرّاء الأثرية: المدينة المنورة، ط1، 1419هـ - 1998م، (112/5).

4- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة: القاهرة، ط3، 1416هـ - 1996م، (ص137-138).

وقال: "لا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسمه اسم المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً، وكذلك فلا يكن حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن، بل يفرد له حكم ثالث، وهذا الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاوزها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر، ولا منزلة المؤمن، بل له منزلة بينهما".¹

وفي تخليده في النار، يقول واصل: "إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة، فهو من أهل النار خالداً فيها؛ إذ ليس في الآخرة إلا فريقان: فريق في الجنة، وفريق في السعير. لكنه يخفف عنه العذاب، وتكون دركته فوق دركة الكفار".²

وكون الآخرة منزلتان، لا يلزم عنه تخليد الفاسق صاحب الكبيرة في النار؛ إذ النصوص تخبر بأنه يعذب بقدر كبيرته، ثم يدخل الجنة، لكن المعتزلة لا يقفون عند السنة، بل يؤسسون لمعارضتها بالعقل، وتسمية صاحب الكبيرة فاسقاً لا يخالف قول أهل السنة؛ إذ يقررون أن صاحب الكبيرة ينزل عن مرتبة الإيمان إلى الإسلام، فيكون له اسم الإسلام دون واجبه، ففي رسالة الإمام أحمد في الاعتقاد، التي كتبها لمسدد بن مسرهد: "والإيمان قول وعمل، يزيد وينقص؛ زيادته إذا أحسنت، ونقصانه إذا أسأت، ويخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام، فإن تاب رجع إلى الإيمان، ولا يخرج من الإسلام إلا الشرك بالله العظيم".³

وهو مقتضى قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: 14]، وقد أفاض ابن تيمية في بيان هذه المسألة في جزء الإيمان من الفتاوى، ومما قاله: "الرجل قد يكون مسلماً لا مؤمناً، ولا منافقاً مطلقاً، بل يكون معه أصل الإيمان دون حقيقته".⁴

ومما يذكر عنهما: جلوسهما إلى السُّمْنِيَّةِ والثنوية، بل قد كانت لهما مجالس إلى جمع مغموصين في دينهم، فقد ذكر أبو الفرج الأصفهاني (356هـ):

"أنه كان بالبصرة ستة من أصحاب الكلام: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء، وبشار الأعمى (168هـ)، وصالح بن عبدالقدوس، وعبدالكريم بن أبي العوجاء، ورجل من الأزدي، قال أبو أحمد جرير بن حازم (170هـ): فكانوا يجتمعون في منزل الأزدي، ويحتصمون عنده، فأما عمرو، وواصل، فصارا إلى الاعتزال، وأما عبدالكريم، وصالح، فصححا التوبة،⁵ وأما بشار، فبقي متحيراً مخلصاً، وأما الأزدي، فمال إلى قول السُّمْنِيَّةِ؛ وهو مذهب من مذاهب الهند، وبقي ظاهره على ما كان عليه، قال: فكان عبدالكريم يفسد الأحداث، فقال له عمرو بن عبيد: قد بلغني أنك تخلو بالحدث من أحداثنا فتفسده، فتدخله في دينك، فإن خرجت من مصرنا،

1- شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار (ص697). وانظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة والجماعة، عواد بن عبد الله المعتق، دار العاصمة: الرياض، ط1، 1409هـ.

2- الملل والنحل، الشهرستاني (ص48).

3- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، أبو اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي (860هـ-928هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مراجعة: عادل نويهض، عالم الكتب: بيروت، ط2، 1404هـ-1984م، (1/146، 250).

4- مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وساعده ابنه، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بإشراف: الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، (525/7).

5- كذا قال، وهو يخالف نهاية القصة، إما تصحيف، وهو الأرجح؛ كونه قتل على الزندقة.

وإلا قمت فيك مقاماً آتي فيه على نفسك، فلاحق بالكوفة، فدل عليه محمد بن سليمان (173هـ)، فقتله، وصلبه فيها".¹ وأما بشار بن برد الشاعر فقد قيل عنه: فيه ميل لدين الجوس، ويفضل النار على التراب، ويصوب رأي إبليس في امتناعه عن السجود لآدم عليه السلام، ورمي بالزندقة عند المهدي الخليفة العباسي، فأمر به، فضرب سبعين سوطاً، فمات من ذلك، وكان ذلك سنة 168هـ.² وأما صالح بن عبد القدوس، فقتله المهدي لتعريضه لرسول الله صلى الله عليه وسلم بأبيات.³ وأما عبد الكريم بن أبي العوجاء (152هـ)، فقال ابن عدي عنه: "لما أخذ لتضرب عنقه، قال: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال، وأحلل الحرام. قتله محمد بن سليمان الأمير بالبصرة".⁴

وغير بعيد أن تكون لهذه الصحبة-مع ما كانوا فيها من الخصومة، وتناثرهم بعدها لمذاهب شتى-أثرها في خلق اعتقادات محدثة عرفت بها المعتزلة بعد، منها قولهم في التوحيد والعدل.

هذا، وإن مذهب فلاسفة اليونان في الصفات هو النفي تنزيهاً ومنعاً للتشبيه، وقد اقتبست منهم المعتزلة واقتدت، كانت فيها الفلاسفة أساتذة، قال الشهرستاني:

"وإنما شرعت أصحابه [واصل] فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة، وانتهى نظرهم فيها إلى رد جميع الصفات إلى كونه: عالماً، قادراً، ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما: اعتباران للذات القديمة. كما قال الجبائي، أو حالان كما قال أبو هاشم. وميل أبي الحسين البصري إلى ردهما إلى صفة واحدة، وهي العالميّة، وذلك عين مذهب الفلاسفة".⁵

وهذا الرأي وجد أيضاً في قول الجعد بن درهم (46-105هـ)؛ الذي زعم: "أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً". حيث قتله خالد القسري على ذلك، وتلقاه منه جهنم بن صفوان (ت128هـ)، الذي عرف باتصاله بجماعات فلسفية حلولية، وعنهم أخذ وإليه نسب نفي الصفات والأسماء،⁶ فهنا تزامن بين الفريقين، وبذلك ظهر أصل آخر من أصولهم، هو ما

1- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني (356هـ)، دار الفكر: بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.ت)، (146/3). ونقله ابن حجر في: لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: بيروت - لبنان، ط2، 1390هـ - 1971م، (51/4).

2- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبو بكر بن خلكان (681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الكتب العلمية، دار صادر: بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.ت)، (273/1).

3- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (571هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر: (د.م)، (د.ط)، 1415 هـ - 1995 م، (346/23). وفيات الأعيان، ابن خلكان (492/2).

4- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة: بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.ت)، (644/2)؛ لسان الميزان، ابن حجر (51/4).

5- الملل والنحل، الشهرستاني (ص46).

6- انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (33/5)، (27/6). البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، تحقيق: مأمون محمد سعيد الصاغري، مراجعة: عبد القادر الأرناؤوط، وبشار عواد معروف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر، (د.ط)، 1436هـ - 2015، (حوادث سنة 124هـ، ص13-147-148). شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة: الرياض، (د.ط)، (د.ت)،

أسموه بـ"التوحيد"، وفحواه: نفي الصفات. قال الشهرستاني: "والذي يعم طائفة المعتزلة القول بأن الله تعالى قديم، والقدم أحص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلاً، فقالوا: عالم بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، لا يعلم، وقدرة حياة. هي صفات قديمة، ومعان قائمة به؛ لأنه لو شاركتها الصفات في القدم الذي هو أحص الوصف لشاركتها في الألوهية.. واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاته. وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها، وسموا هذا النمط: توحيداً".¹

وفي العهد ذاته قريباً، ظهرت القدرية الأوائل، ومنهم معبد الجهني (80هـ) الذي قتله الحجاج، وهو الذي تبرأ منه العبادلة ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما، وغيلان الدمشقي (106هـ) الذي قتله وصلبه هشام بن عبد الملك، وكان قد استتابه عمر بن عبد العزيز قبل ذلك. ويقال إن قتلها كان لأجل أن معبدا خرج في جيش ابن الأشعث، وغيلان لتجويزه الإمامة في غير قريش. لكنهما أتيا برأي في القدر لم يعرف: "أنه لا قدر، والأمر أنف". أي: إن الله تعالى لم يعلم، ولم يكتب، ولم يشأ، ولم يخلق أفعال العباد، وإنما ذلك كله للعبد، وأفتى ابن عمر وابن عباس في هذا أنه كفر، وهذا هو مذهب القدرية الأوائل.²

قال النووي في قول ابن عمر في معبد وأصحابه:

"لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر: هذا الذي قال ابن عمر ظاهر في تكفير القدرية. قال القاضي عياض: هذا في القدرية الأولى، الذين نفوا تقدم علم الله بالكائنات. قال: القائل بهذا كافر بلا خلاف".³

قال عبد الله بن أحمد: "سمعت أبي وسأله علي بن الجهم عن قال بالقدر، يكون كافراً؟ قال أبي: إذا جحد العلم، إذا قال: إن الله لا يعلم، أو لم يكن عالماً حتى خلق علماً فعلم، فجحد علم الله، فهو كافر".⁴

ثم إن ابن عطاء وابن عبيد ذهباً إلى قريب من هذا القول، لكن بنفي المشيئة والخلق دون العلم والكتابة، قال ابن تيمية: "فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدتهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم".⁵

قال الشهرستاني:

– "القول بالقدر، وإنما سلكوا في ذلك مسلك معبد الجهني وغيلان الدمشقي".⁶

(380/3). الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالنديم (380هـ)، ضبط: يوسف علي طویل، فهرسة: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان، ط1، 1416هـ - 1996م، (ص522).

1- الملل والنحل، الشهرستاني (ص43-45).

2- انظر: ذم الكلام وأهله، الهروي (111/5). وقول ابن عمر في معبد والقدرية في صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: الإيمان والإسلام والإحسان، من رواية يحيى بن يعمر. وأثر ابن عباس في: الإبانة الكبرى، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري (287هـ)، تحقيق: أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان، شركة دار اللؤلؤة: لبنان - بيروت، ط2، 1439هـ - 2018م، (في القدر، باب ما روي عن ابن عباس). وشرح أصول أهل السنة للالكائي، في جماع توحيد الله عز وجل.

3- شرح مسلم، النووي (1/156).

4- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، العليمي (1/190).

5- التدمرية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، (د. ن)، (د. م)، ط1، 1405-1985، (ص208).

6- الملل والنحل، الشهرستاني (ص47).

- "وأما الاختلافات في الأصول، فحدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني وغيلان الدمشقي ويونس الأسواري في القول بالقدر، وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر، ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الغزال، وكان تلميذ الحسن البصري، وتلمذ له عمرو بن عبيد، وزاد عليه في مسائل القدر، وكان عمرو من دعاة يزيد الناقص أيام بني أمية، ثم والى المنصور وقال بإمامته، ومدحه المنصور يوماً فقال: نثرت الحب للناس فلقطوا إلا عمرو بن عبيد".¹
- وذكر أن الذي ألقى هذه البدعة على هؤلاء رجل يدعى سنسويه، قيل: إنه نصراني، أو مجوسي.
- الأوزاعي قال: "أول من نطق في القدر رجل من أهل العراق يقال له: سوسن، كان نصرانياً فأسلم عن تنصر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد".²
- قال البخاري: "المعتزلة فإنهم ادعوا أن فعل الله مخلوق، وأن أفعال العباد غير مخلوقة وهذا خلاف علم المسلمين إلا من تعلق من البصريين بكلام سنسويه، كان مجوسياً فادعى الإسلام، فقال الحسن: أهلكتهم العجمة".³
- فمن هؤلاء تلقى المعتزلة الأصل الثالث، وصاغوه في اسم: "العدل". ومعناه كما قال القاضي عبد الجبار: "أن أفعاله كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه".⁴
- وفحوى هذا الأصل: أن الله تعالى لا يخلق أفعال العباد ولا يشاؤها؛ لأن فيها القبيح من الذنوب ونحوها، وغفلوا عن لازم ذلك: أن يقع في ملكه تعالى ما لا يشاء؛ إذ كان العبد يخلق فعل نفسه. فإذا أراد العبد فعل قبيح، فلا يخلو: إما أنه تعالى لا يقدر على منعه، فهو العجز الذي يتنزه عنه، ونسبته إليه أقبح. أو يقدر فمنعه بمشيئته وقدرته، فحينئذ كيف للعبد أن يخلق فعله نفسه؟ وإذا لم يمنعه مع قبح ما يأتي به العبد، فأين وجوب فعل الأصلح عليه؟
- على أن كونه تعالى خالقاً لأفعال العباد، لا يلزم عنه: أنه فاعلها، أو جبرهم عليها. كلا، بل هو الخالق، وهم الفاعلون، ولا جبر؛ لأن الاختيار جبلة بشرية، لا ينكرها أحد إلا معاند. فهو سبحانه خالق الذوات، والصفات، ومن ذلك: أن خلق الآلة، وجعل فيها القدرة، وحرك الإرادة للفعل، ثم الفعل ينسب إلى فاعله المختار، وهو العبد، وانظر تحقيق هذا في كلام ابن تيمية في جزء القدر من الفتاوى.⁵ قال الشهرستاني:

1- الملل النحل، الشهرستاني (ص28).

2- الإبانة الكبرى، ابن بطه (ذكر الأئمة المضلين الذين أحدثوا الكلام في القدر، 37/2).

3- خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تعليق: بدر البدر، الدار السلفية: تونس، ط1، 1405هـ - 1985م، (باب: التعرب بعد الهجرة، ص75).

4- شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار (ص132).

5- مجموع الفتاوى، ابن تيمية 398/8. 386-515. وانظر مناقشة هذا الأصل في كتاب: المعتزلة وأصولهم الخمسة، عواد المعثق (ص151).

"واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة، والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر وظلم، وفعله هو كفر ومعصية؛ لأنه لو خلق الظلم كان ظالما، كما لو خلق العدل كان عادلا.. وسموا هذا النمط: عدلا".¹

بقي أصلان، أحدهما: "الوعد والوعيد". وهو نتاج الأصل الثالث، وهو: "العدل". ومعناه: أن الله منزّه عن الظلم، ومن الظلم: أن يخلق سبحانه فعل العبد، ثم يعاقبه على خطئه. فهموا من خلق الله لفعل العبد: الجبر. ثم بنوا-تنزيها-على ذلك: أن العبد يخلق فعل نفسه. فإذا عمل فعمله بقدرته وإرادة مستقلة، فهو مستحق للثواب وجوبا، فلا منّة عليه في ثواب، كالمستأجر عليه أجره العمل بلا منّة. فمن ههنا كان قولهم بوجوب إنفاذ الوعد بالثواب على الحسنة، والوعيد بالعقاب على السيئة، لثلا يقع خُلف، وهو قولهم الآنف في العدل: "ولا يخل بما هو واجب عليه". وبه نشأ الأصل الرابع. قال الشهرستاني:

"واتفقوا على أن المؤمن: إذا خرج من الدنيا بطاعة وتوبة، استحق الثواب والعوض، والتفضل معنى آخر وراء الثواب. وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبتها، استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا: هذا النمط: وعدا، ووعيدا".²

فقوله: استحق. بمعنى: إيجاب الوعد والوعيد. وأن عدم الوفاء به خلف يتنزه عنه الباري، ومع أن الخلف في كلام العرب وسننهم، والذي نزل القرآن على وفقه، لا يعد نقصا ولا عيبا، لكن المعتزلة يحددون مفهوما للخلف يخرج به عن حد اللغة والاعتقاد، فيأتون بمعنى لا تعرفه العرب، وبينونه على عقيدة لا يعرفها أهل الإسلام والسنة، وهي نفي الصفات عن الله تعالى، يقول القاضي عبد الجبار: "وأما الخلف فهو أن يخبر أنه يفعل فعلا في المستقبل ثم لا يفعله، ثم إن الخلف ربما يكون كذبا؛ بأن يخبر عن نفسه الفعل ثم لا يفعل، وربما لا يكون كذبا؛ بأن يخبر عن عزمه الفعل ثم لا يفعله، ولهذا فإنه لما استحال العزم على الله تعالى، لم يكن الخلف في حقه إلا كذبا تعالى الله عنه علوا كبيرا".³

فما يعني بالعزم؟ وهل العزم إلا الإرادة؟ وكيف يكون إله بلا إرادة؟! وهنا تذكر القصة المشهورة في بيان مخالفتهم للعرب: عن "المبرّد عن أبي عثمان المازني، قال: حدثني محمد بن مسعر، قال: جمعنا بين أبي عمرو بن العلاء وعمرو بن عبيد في مسجدنا.

فقال له أبو عمرو: ما الذي يبلغني عنك في الوعيد؟

فقال: إن الله وعد وعداً، وأوعد إيعاداً، فهو منجز وعده ووعيده.

فقال له أبو عمرو: إنك أعجمي، ولا أعني لسانك، ولكن فهمك، إن العرب لا تعد ترك الإيعاد ذما، وتعهده مدحاً، ثم أنشد:

وما يرهّب ابن العم ما عشت صولتي وما أحتشي من صولة المتوعد
وإني إذا أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز مواعيدي

1- الملل والنحل، الشهرستاني (ص45).

2- الملل والنحل، الشهرستاني (ص45).

3- شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار (ص135).

فقال له عمرو: أفليس يسمى تارك الإيعاد مخلفاً؟ قال: بلى.

قال: أفترسمي الله مخلفاً إذا لم يفعل ما أوعده؟ قال: فقد أبطلت شاهدك".¹

وحقيقة المسألة: أن هناك اتفاقاً على أن إخلاف الوعيد للقادر كرم وشرف ورفعة، أما تسميته بـ: "المخلف"، فهذه لا تقع إلا مقيدة، يقال: مخلف وعيده. ولا تطلق مفردة؛ لكونها نقصاً، مثل صفات: المكر، والاستهزاء، والمخادعة. فهذه تطلق على جهة المقابلة لا منفردة، كقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: 30]. والخلف يطلق مقيداً، هذا جوابه، فلا متمسك لابن عبيد، بل هو محجوج، ولعل الناقل لم يستوف رد ابن العلاء عليه؛ ليظن أنه انقطع في الحجة، أو أراد شاهد البيت.

مع ذلك يقول القاضي: "إن فرق بينهما؛ لأن الخلف في الوعيد كرم، وليس كذلك في الوعد. قلنا: ليس كذلك؛ لأن الكرم من المحسنات، والكذب قبيح بكل وجه، فكيف يجعله كرمًا".²

فقوله: "الكذب قبيح بكل وجه". يخالف ما جاء النص به على جواز الكذب في ثلاثة مواضع، فعن أم كلثوم بن عقبة بن أبي معيط، أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، فينمي خيراً، أو يقول خيراً. قال ابن شهاب: ولم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذب إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها).³

وهذا المنقول موافق للمعقول؛ فإن الكذب إنما قبيح لما فيه من الضرر من: تضييع حق، أو تزيين باطل. فإذا صار سبباً في إثبات الحق، أو إبطال باطل لم يكن قبيحاً، بل حسناً، ولذا قرره الشرع، وأخذ به العقلاء لمصلحة إحقاق الحق، ولم يظنوا فيه قبيحاً، بل القبح في تركه، هذا فيما هو من صريح الكذب، دع عنك التورية والمداراة فمتفق على حسنهما، مع أنها من جنس الكذب. لكن المعتزلة لا يؤمنون بالمنقول؛ فيردون الحديث إما بكونه آحاداً، أو لدعوى معارضته المعقول. مع أن البادي في هذا المثال وغيره: أنهم مجانبون للمعقول أيضاً. فلا عقل ولا نقل.

وإذا تبين أن الكذب ليس قبيحاً من كل وجه، كما زعم، فقد بطل قولهم إيجاب الوعيد.

بقي الأصل الأخير، وهو: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". وفيه يقول الأشعري:

- "أجمعت المعتزلة إلا الأصم، على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان واليد والسيوف، كيف قدروا على ذلك؟".

1- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري (429هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان، ط1، 1366هـ - 1983م، (2/156-157).

2- شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار (ص 136).

3- متفق عليه، واللفظ لمسلم، رواه البخاري في باب: ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس، كتاب الصلح، (2546). ومسلم في باب: تحريم الكذب وبيان المباح منه، كتاب البر والصلة، (2605). وقول ابن شهاب مرفوع في مسند أحمد من رواية أم كلثوم (27272).

- "إن المعتزلة قالوا: إذا كنا جماعة وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفيها، عقدنا للإمام ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه، وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا، فإن دخلوا في قولنا الذي هو التوحيد، وفي قولنا بالقدر، وإلا قتلناهم.. وأوجبوا الخروج على السلطان على الإمكان والقدرة، إذا أمكنهم ذلك وقدروا عليه".¹

هذا الأصل مستمد من الخوارج على الراجح، وهم أسبق، لما بينهما من التشابه؛ فقد تقدم في الأصل الأول: "المنزلة بين المنزلتين". اتفاقهم على تخليد صاحب الكبيرة في النار، مع تفاوت في الدركات، وخلافهم الصوري في حكمه الدنيوي؛ من تكفير الخوارج له، وقول المعتزلة عنه: أنه لا مؤمن ولا كافر، بل بينهما؛ خرج من الإيمان ولم يدخل الكفر.

فهذا الحكم بزوال إيمان صاحب الكبيرة في حقيقة أمره في الآخرة، أوجب منابذته والخروج عليه بالسيف، إن كان حاكما؛ لأنه في حقيقة الأمر كافر، بدليل خلوده في النار.

فهذه طرقهم في تحصيل الأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فما كانت إلا عقائد مختلطة مستوردة من فرق وثقافات متقدمة، من: خوارج، وقدريّة، وجهمية. ومن قبلهم: ثنوية، وشمّنية، وفلاسفة.

وعند الفلاسفة نقف، فمنهم ظهر في المعتزلة أصلهم الكبير، غير المنصوص عليه في الأصول الخمسة، وهو معمول ومنطوق به في كلياتهم وحزبياتهم، وهو: "تحكيم العقل"؛ أي: تقديمه على النقل مطلقا. فهذا ما كان يدين به الفلاسفة القدماء؛ إذ لم يكن لهم وحي يستنبطون به، فحاضوا في ظواهر الغيب وبواطنه بالعقل وحده، فاقتبس منهم المعتزلة، وقلدوهم في ذلك حذو القذة بالقذة، حتى كان فيهم من يجيد الفلسفة، ويحفظ مقالات الفلاسفة كما لم يحفظها أحد. كذا قال الشهرستاني عن "الواصلية" أتباع واصل، فذكر نفيهم للصفات، فقال:

- "وإنما شرعت أصحابه في [نفي الصفات] بعد مطالعة كتب الفلاسفة".²

- "ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة، حيث نشرت أيام المأمون فخلطت مناهجها بمناهج الكلام، وأفردتها فنا من فنون العلم، وسمتها باسم "الكلام"؛ إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عليها، هي: مسألة الكلام، فسمي النوع باسمها. وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق، والمنطق والكلام مترادفان. وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر؛ وافق الفلاسفة في أن الباري تعالى: عالم بعلم، وعلمه ذاته، وكذلك قادر بقدرته، وقدرته ذاته، وأبدع بدعا في الكلام، والإرادة، وأفعال العباد، والقول بالقدر، والآجال، والأرزاق..

ثم إبراهيم بن سيار النظام -في أيام المعتصم- كان قد غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة، وانفرد عن السلف ببدع في القدر والرفض.. ثم ظهرت بدع بشر بن المعتصم؛ من القول بالتولد والإفراط فيه والميل إلى الطبيعيين من الفلاسفة".³

1- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري (330هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، ط2، 1389هـ - 1969م، (278/1). وانظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة ص273.

2- الملل والنحل، الشهرستاني (ص46).

3- الملل والنحل، الشهرستاني (ص29).

وأبو الهذيل العلاف (135-235هـ) إمام متقدم، كتب فيه علي مصطفى الغرابي كتاباً عنوانه: "أبو الهذيل العلاف أول متكلم إسلامي تأثر بالفلسفة". يقول عنه الشهرستاني: "وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة، الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة، لا كثرة فيها بوجه، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته، بل هي ذاته، وترجع إلى السلوب أو اللوازم".¹

وكأنه تأثر بالنصاري كذلك: "وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات، فهي بعينها أقانيم النصاري، أو أحوال أبي هاشم".²

ثم إبراهيم بن سيار النظام (185-221هـ) كما تقدم الذي: "طالع كثيراً من كتب الفلاسفة، وخلط كلامهم بكلام المعتزلة". وفيه مؤلف بعنوان: "إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية" لمحمد عبد الهادي أبو ريدة. يقول البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق»: "إن النَّظَامَ كان في زمان شبابه قد عاش قوماً من الثنوية، وقوماً من السُّمْنِيَّةِ القائلين بتكافؤ الأدلة، وخالط بعد كبره قوماً من ملاحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي، فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ، ثم بنى عليه قوله بالطرفة؛ التي لم يسبق إليها وهم أحد قبله، وأخذ عن الثنوية".³ وقد حفظ كتاب أرسطو طاليس في الفلسفة والمنطق، وقال عنه تلميذه الجاحظ: "ما رأيت أعلم بالكلام من النظام".⁴

فالاتصال بالفلسفة أورث المعتزلة القول ب: تقديم العقل على النقل. إذ كان العقل اعتماد الفلاسفة في تقرير قضاياهم الفلسفية، لا يجدون غيره معتمداً، وكان من أثره رد النقل باعتباره ظنياً، وتقديم العقل عليه باعتباره يقيناً، وهذه جملة من نصوصهم في هذا:

- قول النظام بأن: "حجة العقل قد تنسخ الأخبار".⁵

- وقول القاضي عبد الجبار بأن: "الدلالة أربعة: حجة العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع. ومعرفة الله لا تنال إلا بحجة العقل".⁶ فقدم العقل على النقل.

- وقول الزمخشري بأن: "القانون الذي يستند إليه: السنة، والإجماع، والقياس. بعد أدلة العقل".⁷

يضاف عدم قبول خبر الآحاد، بل المتواتر أيضاً، وهكذا أحكموا الخناق على النصوص.

1- الملل والنحل، الشهرستاني (ص50).

2- الملل والنحل، الشهرستاني (ص50).

3- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، دار الجيل: بيروت - لبنان، دار الآفاق: بيروت، (د.ط)، 1408هـ - 1987م، (الفصل الثالث في مقالات القدرية والمعتزلة، ص114).

4- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي (319هـ)، القاضي عبد الجبار (415هـ)، الحاكم الجشمي (494هـ)، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية: (د.م)، (د.ط)، (د.ت)، (ترجمة النظام، ص242).

5- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري (276هـ)، دار الكتاب العربي: بيروت، (د.ط)، (د.ت)، (ص47).

6- شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار (ص88).

7- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو قاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر: (د.م)، (د.ط)، (د.ت)، (تفسير قوله: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: 111]).

- قال الكعبي: "الحجة لا تقوم فيما غاب إلا بنجر عشرين، فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر، ولا تخلو الأرض عن جماعة هم أولياء الله تعالى، معصومون، لا يكذبون، ولا يرتكبون الكبائر، فهم الحجة لا التواتر؛ إذ يجوز أن يكذب جماعة ممن لا يحصون عددا إذا لم يكونوا أولياء الله".¹

فقد بان توهينهم البالغ للرواية والدراية، واعتماد العقل مصدرا لمعرفة الشرع، ومن أثر هذا الأصل (تقديم العقل على النقل) عليهم:
- القول بنفي الصفات؛ بناء على أن إثباتها يلزم عنه إثبات قدماء يشاركون الباري في صفة القدم، الذي هو أخص وصفه، وإذا شاركته فيه، فقد شاركته في الإلهية.²

- القول بوجوب النظر للإيمان. قال أبو الهذيل العلاف: "يجب على المكلف أن يعرف الله تعالى بالدليل لا بالخاطر، وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبدا".³

وقال النظام: "إذا كان عاقلا متمكنا من النظر، يجب عليه تحصيل معرفة الباري تعالى بالنظر والاستدلال".⁴
فتلك نبذ عن نشأة المعتزلة، وآراءهم الكلامية، فأما الأشاعرة:

ثانيا: ظهور الأشاعرة وإعادة صياغة لمذهب المعتزلة.

استغرقت المعتزلة مائة سنة، منذ ظهورها في بداية القرن الثاني، للوصول إلى فرض الاعتزال بالقوة السياسية؛ ذلك حين نصر المأمون (ت218هـ) قولهم في القرآن، وقد كان ميالا للفلسفة، وهو الذي أمر بترجمة مزيد من كتب الفلاسفة اليونان، واعتنى ببيت الحكمة"، وكان أبو جعفر المنصور قد ابنتى مكتبة في قصره، ملأها بكتب الفلك والنجوم والهندسة والأدب والفلسفة، وهو أول من أمر بترجمة تلك الكتب في الدولة العباسية، فلما تولى هارون الرشيد الخلافة أمر بإخراج تلك الكتب للعامة، وأنشأ لها بيتا سماه: "بيت الحكمة"، فجاء المأمون فجلب لها كتب اليونان بعد ترجمتها، فكان البيت في أزهى عصوره في عهده!⁵

وقد أظهرت المعتزلة موقفا معاكسا للعقلانية، التي تدعو إليها في فهم النصوص، فكان أن حملت الأمة -بصورة فجأة- على اعتناق مذهبها بقوة السلطة والإكراه، فمن لم يقل بخلق القرآن تعرض للحبس، والأذى والعذاب، والحرمان من حقوق الإسلام، من: تولية، وعطاء، وفكاك من أسر.⁶ مما دل على أن عقلانيتها لم تكن سوى سترة للتسلط والتأويل.

لكن ثبات الإمام أحمد في محنة خلق القرآن -مع تعاقب الخلفاء على عذابه؛ من المأمون الذي أمر بحبسه، ثم المعتصم الذي أشرف على عذابه، إلى الواثق الذي أطل حبسه- أوجب طمس مذهب المعتزلة ونصرة السنة، أيد ذلك رفع الخليفة المتوكل لهذه المحنة،

1- الملل والنحل، الشهرستاني (ص53).

2- الملل والنحل، الشهرستاني (ص44).

3- الملل والنحل، الشهرستاني (ص52).

4- الملل والنحل، الشهرستاني (ص58).

5- انظر: الفهرست، ابن النديم (ص298). ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان، ط10، (د.ت)، (61/2).

6- انظر: فتنة خلق القرآن في المصادر التاريخية كالبداية والنهاية، حوادث سنة 218هـ؛ وفي ترجمة أحمد بن حنبل، حوادث سنة 241هـ.

وإخراج الإمام من السجن، وبهذا انطوت المعتزلة، وتوارت خلف الستور، وغدت منبوذة عند العامة والخاصة، فعملت وجهدت في العود، لكن بلبوس جديد، شعاره: الرد على المعتزلة!

فقد كان منهم -بعدهما وضعت الحنة أوزارها- من يقول: "لفظي بالقرآن مخلوق". وهو يحتمل المتلو المقروء، الذي هو كلام الله تعالى، كما يحتمل لفظ القارئ، الذي هو فعله وقراءته، فإن أمن أفصح عن مراده: أنه المتلو؛ أي: كلام الله تعالى مخلوق. وإن خشى قال: لفظ القارئ وتلاوته مخلوقة. وقد منع الإمام أحمد من هذا، وقال فيه: "من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع".¹

عادت المعتزلة للانطواء والانزواء بعدما قُرعت مقالاتهم، فمكثت مائة وزيادة وليس لها إلا المهمة، حتى عادت بثوب آخر، تلقي منه ما بلي، وتنسج منه ما خفي!

قال ابن عساكر الدمشقي في كتابه (تبيين كذب المفتري):

"قال ابن عزرة: أقام [الأشعري] على مذاهب المعتزلة أربعين سنة، وكان لهم إمامًا، ثم غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يومًا، وبعد ذلك خرج إلى الجامع بالبصرة فصعد المنبر، وقال: معاشر الناس! إني إنما تغييت عنكم في هذه المدة؛ لأني نظرت فتكافأت عندي الأدلة، ولم يترجح عندي حق على باطل، ولا باطل على حق، فاستهديت الله تبارك وتعالى، فهداني إلى ما أودعته في كتيبي هذه، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقده، كما انخلعت من ثوبي هذا. وانخلع من ثوب كان عليه ورمى به، ودفع الكتب إلى الناس، ومنها كتاب "اللمع".²

وفي تركه للاعتزال، يروي السبكي في "طبقاته" أن الأشعري سأل أبا علي الجبائي مسألة في القدر، هي: "ما قولك في ثلاثة: مؤمن، وكافر، وصبي؟ فقال الجبائي: المؤمن من أهل الدرجات، والكافر من أهل الهلكات، والصبي من أهل النجاة.

فقال الشيخ [الأشعري]: فإن أراد الصبي أن يرقى إلى أهل الدرجات هل يمكن؟

قال الجبائي: لا، يقال له: إن المؤمن إنما نال هذه الدرجة بالطاعة، وليس لك مثلها.

قال الشيخ [الأشعري]: فإن قال: التقصير ليس مني، فلو أحييتني كنت عملت من الطاعات كعمل المؤمن.

قال الجبائي: يقول له الله: كنت أعلم أنك لو بقيت لعصيت ولعوقبت، فراعيت مصلحتك، وأمتك قبل أن تنتهي إلى سن التكليف.

قال الشيخ [الأشعري]: فلو قال الكافر: يا رب علمت حاله كما علمت حاله، فهل راعيت مصلحتي مثله؟ فانقطع الجبائي".³

فهذا أصل خلافه للمعتزلة في باب القدر، وبه نحا منحى الجبر.

1- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد، جمع وتحقيق ودراسة: عبد الله بن سلمان بن سالم الأحمد، دار طيبة: الرياض، ط1، 1412هـ - 1991م، (247/1).

2- (ص50).

3- طبقات الشافعية الكبرى، أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (771هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلوة، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية: (د. م)، ط3، (د. ت)، (356/3).

وقد عاش أبو الحسن الأشعري المولود سنة (260هـ) أربعين سنة على الاعتزال، ثم أعلن براءته منها، وانتقل إلى مذهب ابن كلاب، قال عنه الذهبي:

"رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم. أخذ عنه الكلام داود الظاهري، قاله أبو الطاهر الذهلي. وقيل: إن الحارث المحاسبي أخذ علم النظر والجدل عنه أيضا. وكان يلقب كلابا؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته. وأصحابه هم الكلابية، لحق بعضهم أبو الحسن الأشعري، وكان يرد على الجهمية".¹

وقد وضع ابن تيمية هذه العلاقة بين ابن كلاب والأشعري ثم الأشعرية من بعده، فقال:

"نبغ في أواخر عصر أبي عبد الله من الكلابية ونحوهم؛ أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري، الذي صنف مصنفات رد فيها على الجهمية والمعتزلة وغيرهم، وهو من متكلمة الصفاتية، وطريقته يميل فيها إلى مذهب أهل الحديث والسنة، لكن فيها نوع من البدع، لكونه أثبت قيام الصفات بذات الله، ولم يثبت قيام الأمور الاختيارية بذاته، ولكن له في الرد على الجهمية-نفاء الصفات والعلو- من الدلائل والحجج وبسط القول ما بين به فضله في هذا الباب، وإفساده لمذاهب نفاء الصفات بأنواع من الأدلة والخطاب، وصار ما ذكره معونة ونصيحا وتخليصاً من شبههم لكثير من أولي الألباب، حتى صار قدوة وإماماً لمن جاء بعده من هذا الصنف الذين أثبتوا الصفات، وناقضوا نفاثها، وإن كانوا قد شاركوهم في بعض أصولهم الفاسدة، التي أوجبت فساد بعض ما قالوه من جهة المعقول ومخالفته لسنة الرسول.

وكان ممن اتبعه الحارث المحاسبي وأبو العباس القلانسي، ثم أبو الحسن الأشعري، وأبو الحسن بن مهدي الطبري، وأبو العباس الصبغي، وأبو سليمان الدمشقي، وأبو حاتم البستي، وغير هؤلاء، المثبتين للصفات المنتسبين إلى السنة والحديث، المتلقبين بنظار أهل الحديث.

وسلك طريقة ابن كلاب- في الفرق بين الصفات اللازمة كالحياة، والصفات الاختيارية، وأن الرب يقوم به الأول دون الثاني- كثير من المتأخرين، من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، كالتميميين أبي الحسن التميمي، وابنه أبي الفضل التميمي، وابن ابنه رزق الله التميمي، وعلى عقيدة الفضل، التي ذكر أنها عقيدة أحمد، اعتمد أبو بكر البيهقي فيما ذكره من مناقب أحمد من الاعتقاد.

وكذلك سلك طريقة ابن كلاب هذه أبو الحسن بن سالم وأتباعه "السلمية" والقاضي أبو يعلى وأتباعه كابن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني، وهي طريقة أبي المعالي الجويني، وأبي الوليد الباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي، وغيرهم، لكنهم اختلفوا في القرآن، وفي بعض المسائل على قولين- بعد اشتراكهم في الفرق الذي قرره ابن كلاب- فقد أخذ عنه الأشعري قوله في نفي وتأويل الصفات الاختيارية، كما أخذ عن السلف إثبات الصفات الذاتية، ك: الوجه، واليد، والعين، والعلو، والاستواء".²

فقد أخذ الأشعري عن ابن كلاب التفريق بين الصفات الذاتية والاختيارية؛ بإثبات الأولى ونفي وتأويل الثانية، وكتب "الإبانة" و "رسالة أهل الثغر"، وأبدى فيهما موافقة للسنة، وأعلن في "المقالات" أنه على عقيدة الإمام أحمد، فقال:

1- سير أعلام النبلاء، الذهبي (174/11).

2- الفتاوى، ابن تيمية (368-366/12).

"هذه جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة"، ثم سردها، وختم قائلاً: "وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، ما توفيقنا إلا بالله".¹

فهذا دليل تسنن واتباع للسلف، وترك لمذهب ابن كلاب، لكن ابن تيمية يخبر عن آخر مؤلف له كان، هو: "تكافؤ الأدلة". قال: "وقد قيل: إن الأشعري -مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك- صنف في آخر عمره كتاباً في تكافؤ الأدلة؛ يعني: أدلة علم الكلام. فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدي في طريقهم، كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالي "أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام".²

وأبو إسماعيل الهروي ينقل عن زاهر بن أحمد السرخسي شيخ عصره بخراسان، وقد أخذ الكلام عن الأشعري: "أشهد لما مات أبو الحسن الأشعري متحيراً، بسبب تكافؤ الأدلة".³

وهو ينبئ عن تردد في الاعتقاد، والأشعرية لا يقرون بعوده لمذهب السلف، ويقررون عقيدته في مرحلته الثانية، يوم كان كلابياً، بل يخالفون ما استقر عليه قوله في هذه المرحلة من إثبات الصفات الذاتية، ونقده دليل الحدوث؛ فإنها منذ الجويني ثم الرازي لم تعد تقلد الأشعري في كل ما قاله، قال الجويني رداً على إمامه في إثباته الصفات الذاتية، من: وجه، وعينين، ويدين:

"ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى، والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل، والذي يصح عندنا: حمل اليدين على القدرة، وحمل العينين على البصر، وحمل الوجه على الوجود".⁴

والخلاف والخلط في رجوعه لمذهب السلف واقع في كلامهم، يردون ذلك بغير بينة، كما هو صنيع الكوثري والسبكي قبله، مع صريح إعلانه ذلك في الكتب الثلاثة الآتية، لكن مع ذلك فقد بقيت عليه بقية من الكلابية، بل من الاعتزال على ما يبدو من عنوان كتابه الآنف "تكافؤ الأدلة"، وقوله بإيجاب النظر، كما أفاد أبو جعفر السمناني، ولو أن الأشاعرة أنصفوا لأخذوا بقوله الأخير في تلك الكتب الثلاثة، لكنهم جنحوا إلى مخالفته حتى فيما استقر عليه مذهبه في الصفات وغيرها!

ثالثاً: ما قلد فيه الأشعرية المعتزلة

والسؤال هنا: كيف عادت المعتزلة من جديد؟

عادت هذه المرة بيد الأشعرية؛ ذلك أنه منذ عهد المتوكل (205-247 هـ) الذي بويع بالخلافة سنة 232 هـ، حتى وفاة أبي الحسن الأشعري (324 هـ) لم يكن للمعتزلة ذكر ومقام لأكثر من مائة عام، لما سلف منهم، فلما اشتهر أمر أبي الحسن الأشعري، وتقلد طريقته جماعة، منهم أبو الحسن علي بن مهدي الطبري (380 هـ) وأبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (338 هـ-402 هـ)، بدأ مذهب جديد في الظهور، مزاحم لمذهب الحديثين، يقول: إنه يرد على المعتزلة، وفي حقيقته موافق لأكثر ما عندهم.

1- المقالات الإسلامية، الأشعري (345-350).

2- مجموع الفتاوى، ابن تيمية (28/4).

3- ذم الكلام، الهروي (142/5).

4- الإرشاد على قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى، على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي: مصر، (د.ط)، 1369 هـ-1950 م، (ص155).

وفي أوله كان أقرب لمذهب السنة، بالنظر إلى ما كان عليه الأشعري، وكذلك الطبري والباقلاني، لكن سرعان ما تبلور المذهب بيد أبي بكر بن فورك (ت 406هـ)، وأبي إسحاق الإسفراييني (ت 418هـ)، ثم أبي المعالي عبد الملك الجويني (419-478 هـ) وخرج عن قول الأشعري في مسائل عدّة، في الصفات، ودليل الحدوث، حتى قارب مذهب الفلاسفة مع فخر الدين محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الري (544-606هـ)، وعلى هذا استقر متلبسا بمذاهب شتى، من: فلسفة، واعتزال، وكلايية، وتصوف أيضا. فقد تلمذ الأشعري على الجنيد الصوفي (ت 297هـ)، وترجم له السبكي بذلك في طبقاته.

فالمذهب الأشعري، وهو الشق المحدث المطور لعلم الكلام بعد الاعتزال، إنما نشأ في نهاية القرن الرابع الهجري، إذا قلنا إن الأشعري معتزلي منذ العاشرة من عمره، ومكث فيه أربعين سنة، ومولده سنة 324هـ، فيكون تركه للاعتزال حوالي سنة 375هـ في أحسن التقادير.

ثم استقر المذهب على صورته في نهاية الخامس مع الجويني، ثم تربع وساد في نهاية السادس بدعم سياسي، وهيمن منذئذ على العالم الإسلامي، حتى خيل للناس أنه هو الحق، بخاصة مع انتساب أئمتها للسنة، وتكرار القول منهم: أن الأشعري إمام أهل السنة، وأن السنة هي ما كانوا عليه، وأنهم قاموا بنصرته مقابل المعطلة المعتزلة، وأن مخالفهم - وهم أتباع السلف - حشوية مشبهة بمجسمة! هذا مع ما هم فيه من إحياء وإعادة لقول المعتزلة:

فإنهم أثبتوا سبعا من الصفات، وتأولوا الباقي، ومالوا لتفويض المعنى، فهم كالمعتزلة في النفي والتعطيل، إلا أن المعتزلة نفوا الصفات كلها، واتخذوا طريق التأويل لما أسمعوا بالآيات المتشابهات، وقد تقدم بيان قولهم في الأصل الثاني، وهذه أقوال الأشعرية:

- قال الأشعري: "الباري تعالى عالم بعلم، قادر بقدره، حي بحياة، مرید بإرادة، متكلم بكلام، سميع بسمع، بصير ببصر.. وهذه صفات أزلية قائمة بذاته تعالى".¹

- قال العضد الإيجي: "ذهب الأشاعرة إلى أن له صفات زائدة؛ فهو عالم بعلم، قادر بقدره، مرید بإرادة، أنه تعالى حي، سميع، بصير، متكلم".²

وفي تفويض المعنى يقول اللقاني في جوهره التوحيد:

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها

- قال البيجوري: "المراد من التفويض: صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى منه، بل يترك ويفوض علمه إلى الله تعالى، بأن يقول: الله أعلم بمراده".³ وهو موافق لقول المعتزلة: عليهم بلا علم..

ونفوا الاستواء والعلو وفسروه بالاستيلاء، واليد بالقدرة، والوجه بالوجود كالمعتزلة، الذين شملوا هذه الصفات بالتأويل على قاعدتهم، وهذه جمل من أقوال المعتزلة:

1- الملل والنحل، الشهرستاني (ص 95).

2- المواقف في علم الكلام، عبد الرحمن الإيجي، عالم الكتب: بيروت، (د.ط)، (د.ت)، (ص 279-292).

3- تحفة المرید شرح جوهره التوحيد، إبراهيم الباجوري، تنسيق وتخريج: محمد أديب الكيلاني، وعبد الكريم تان. مراجعة وتقديم: عبد الكريم الرفاعي، (د.ن)، (د.م)، (د.ط)، 1392هـ - 1972م، (ص 149).

- قال القاضي عبد الجبار: "تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: 59]، أنه استوى واقندر وملك، ولم يرد تعالى بذلك أنه تمكن على العرش جالسا، وهذا كما يقال في اللغة: استوى البلد للأمير، واستوت هذه المملكة لفلان: قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهران ولم يرد جلوسه، وإنما استيلاءه واستعلاءه.
- وتأويل قوله: ﴿لَمَّا خَلَّطْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: 75]، خلقتنا، فأكد ذلك بذكر اليدين، كما يقال للملوم: هذا ماجنته يداك.
- وتأويل قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: 88]، وقد عبر عن نفسه بذكر الوجه، فيقال: هذا وجه الرأي، ووجه الأمر، ووجه الطريق، وهذا ظاهر.
- وتأويل قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64]، نعمتاه، كما يقال: لفلان عندي يد.
- وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: 14]، أنها تجري ونحن بجالها عالمون، فكأن بالأعين عن علمه".¹
- فأما الأشعرية فقولهم:
- في الاستواء قال العضد: "قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: 5]، اختلف الأصحاب فيه، فقال الأكثرون: هو الاستيلاء، ويعود إلى القدرة.. وذهب الشيخ [الأشعري] في أحد قوليهِ: إلى أنه صفة زائدة، ولم يَقم دليلا، ولا يجوز التعويل على الظواهر مع قيام الاحتمال".²
- وقال الباجوري: "﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: 5]، فالاستواء يكون بمعنى: الجلوس. وبمعنى: القدرة والاستيلاء. ولا يجوز الأول على الله تعالى إلا بدليل المحكم".³
- وفي الوجه واليد والعين، قال الجويني: "ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى، والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل. والذي يصح عندنا: حمل اليدين على القدرة، وحمل العينين على البصر، وحمل الوجه على الوجود".⁴
- وقال العضد في الوجه: "أثبتته الشيخ [الأشعري] في أحد قوليهِ، وأبو إسحاق الاسفرائيني. والسلف: صفة زائدة. وقال في قول آخر، ووافقهُ القاضي [الباقلاني]: أنه الوجود. وهو كما قبله في عدم القاطع".⁵
- وفي القرآن قالت الأشعرية: كلام الله النفسي، عبر به جبريل حكاية أو عبارة، وأن الله تعالى لم يتكلم بالقرآن، وهذا حقيقة قول المعتزلة: أن الله لم يتكلم بالقرآن، إنما خلق الكلام في غيره.

1- رسائل العدل والتوحيد، المختصر في أصول الدين، القاضي عبد الجبار، تحقيق: محمد عمارة، دار الشروق: القاهرة، ط2، 1408هـ- 1988م، (ص216-218)، باختصار.

2- المواقف، الإيجي (ص297).

3- تحفة المرید، الباجوري (ص152).

4- الإرشاد، الجويني (ص155).

5- المواقف، الإيجي (ص298).

- قال الجويني: "الكلام هو القائم بالنفس، الذي تدل عليه العبارات، وما يصطلح عليه من الإشارات"¹.
- وقال العضد: "صفة قائمة بالنفس، نزع أنه قديم؛ لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى، إذا عرفت هذا، فاعلم أن ما يقول المعتزلة، وهو خلق الأصوات والحروف، وكونها حادثة قائمة، فنحن نقول به، ولا نزاع بيننا وبينهم في ذلك، وما نقوله من كلام النفس فهم ينكرون ثبوته"².
- وقالوا بدليل الحدوث كمثل المعتزلة.
- قال القاضي عبد الجبار: "الدليل على حدوث العالم: الأجسام مع المحدثات، والمحدثات: هي الأعراض، كالحركات والسكون، والقرب والبعد. فالجسم يجوز أن يقرب من الجسم الآخر بدلا من بعده، ويبعد بدلا من قربه، وكذلك إذا تحرك وسكن، فهذا يدل على إثبات هذه الأعراض، ولو لم تكن محدثة، وكانت قديمة لما صح أن تبطل وتعدم بالسكون والحركة"³.
- قال العضد: "إثبات الصانع، وفيه مسالك: المسلك الأول للمتكلمين: قد علمت أن العالم إما جوهر أو عرض، وقد يستدل بكل واحد منهما؛ إما بإمكانه أو بحدوثه"⁴.
- وبوجوب النظر أو الشك كذلك.
- قال الجويني: "أول ما يجب على العاقل البالغ، باستكمال سن البلوغ أو الحلم شرعا: القصد إلى النظر الصحيح، المفضي إلى العلم بحدث العالم.. وذهبت المعتزلة إلى أن يتوصل إلى درك واجبات، ومن جملتها النظر، فيعلم وجوبه عندهم عقلا"⁵.
- قال العضد: "النظر في معرفة الله تعالى واجب إجماعا، واختلف في طريق ثبوته، فهو عند أصحابنا السمع، وعند المعتزلة العقل. أما عند أصحابنا فلهم مسلكان:
- الأول: الاستدلال بالظواهر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [يونس: 101]
- الثاني: وهو المعتمد: أن معرفة الله تعالى واجبة إجماعا، وهي لا تتم إلا بالنظر"⁶. يعني بالمعتمد: النظر العقلي، الذي طريقه دليل الحدوث، ولذا ميزه عن الاستدلال بالظواهر، الذي هو الآيات في الكون.
- ومذهبهم رد خبر الواحد في العقائد سواء بسواء، وظنية النصوص، وقد تقدم قول المعتزلة في هذا فيما سبق، أما الأشعرية فهناك قولهم:
- قال الجويني في تقرير عدم الاحتجاج بخبر الواحد: "وكل خبر لم يبلغ مبلغ التواتر، فلا يفيد علما بنفسه، إلا أن يقترن به ما يوجب تصديقه، مثل أن يوافق دليلا عقليا، أو تؤيده معجزة، أو قول مؤيد بمعجزة تصدقه، وكذلك إذا تلت الأمة خبرا

1- الإرشاد، الجويني (ص104).

2- المواقف، الإيجي (ص294).

3- المواقف، الإيجي (ص294).

4- المختصر في أصول الدين، عبد الجبار (ص203)، بتصرف.

5- الإرشاد، الجويني (ص8).

6- المواقف، الإيجي (ص28-29).

بالقبول، وأجمعوا على صدقه، فنعلم صدقه، فإن فقد ما ذكرناه، ولم يكن الخبر متواترا، فهو المسمى: خبر الواحد في اصطلاح المتكلمين، وإن نقله جمع".¹

- وقال العضد في ظنية دلالات النصوص: "الدلائل النقلية هل تفيد اليقين؟ قيل: لا؛ لتوقفه على العلم بالوضع والإرادة. والأول إنما يثبت بنقل اللغة والنحو والصرف، وأصولها تثبت برواية الآحاد، وفروعها بالأقيسة، وكلاهما ظنيان. والثاني يتوقف على عدم النقل والاشتراك والمجاز والاضمار والتخصيص والتقديم والتأخير والكل لجوازه لا يجزم بانتفائه، بل غايته الظن. ثم بعد الأمرين لا بد من العلم بعدم المعارض العقلي؛ إذ لو وجد لقدم على الدليل النقلية قطعاً؛ إذ لا يمكن العمل بهما، ولا بنقيضهما. وتقدم النقل على العقل بإبطال للأصل بالفرع، وفيه إبطال للفرع، وإذا أدى إثبات الشيء إلى إبطاله، كان مناقضا لنفسه، فكان باطلا. لكن عدم المعارض العقلي غير يقيني؛ إذ الغاية عدم الوجدان، وهو لا يفيد القطع بعدم الوجود، فقد تحقق أن دلالتها تتوقف على أمور ظنية، فتكون ظنية؛ لأن الفرع لا يزيد على الأصل في القوة.

والحق: أنه قد تفيد اليقين بقرائن مشاهدة، أو متواترة تدل على انتفاء الاحتمالات، فإننا نعلم أن استعمال لفظ السماء والأرض ونحوهما في زمن الرسول في معانيها التي تراد منها الآن، والتشكيك فيه سفسطة، نعم، في إفادتها اليقين في العقلية نظر؛ لأنه مبني على أنه هل يحصل بمجرد الجزم بعدم المعارض العقلي، وهل للقرينة مدخل في ذلك؟ وهما مما لا يمكن الجزم بأحد طرفيه".²

فهذا قولهم، ولا شيء أكثر من هذا في توهين دلالات النصوص وإضعاف الاحتجاج بالمعاني التي أتت بها، فقد حكم وقطع بانتفاء اليقين عنها من كل وجه، وبكل سبيل، وقدم على النقل الذي هو الوحي، العقل الذي هو المخلوق، مع ما في هذا الكلام من التناقض والتردد.

فأما القول بتقدم العقل على النقل، فأشهر من أن يذكر، أجمع عليه أولهم وآخرهم.

وما اختلفوا فيه لم يصيبوا الحق منه، بل كانوا طرفي نقيض:

فالإيمان عندهم هو التصديق، قريبا من مذهب الجهمية غلاة المرجئة، عكس المعتزلة الذين لم يعرف عنهم قول غير ما لأهل السنة: أنه قول وعمل. غير أن فيهم الغلو في صاحب الكبيرة، وقد نقل الشهرستاني مذهب الأشعري ونص عليه في "الملل والنحل"، وذكره القشيري في "شكاية أهل السنة"، وأورده السبكي في ترجمته في "طبقات الشافعية".³

وفي القدر هم جبرية محضة، كما شهدوا به على أنفسهم، فالجويني ذكره في النظامية⁴، والإيجي في المواقف، قال: "العبد مجبور على أفعاله"⁵، وأكد ابن رشد في "الكشف عن مناهج الأدلة"⁶، والمعتزلة قدرية نافية، وقد تقدم ذكر مذهبهم في الأصل الثاني.

1- الإرشاد، الجويني (ص416-417).

2- المواقف، الإيجي (ص40).

3- الملل والنحل، الشهرستاني (ص101)؛ وطبقات الشافعية، السبكي (3/419).

4- (ص46).

5- المواقف، الإيجي (ص324).

6- (ص12).

رابعاً: الشهادة على صلة الأشعرية بالمعتزلة.

قال أبو نصر السجزي (444هـ) في رسالته لأهل زبيد "الرد على من أنكروا الحرف والصوت": "اعلموا-أرشدنا الله وإياكم-أنه لم يكن خلاف بين الخلق، على اختلاف نحلهم، من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه: ابن كلاب، والقلايسي، والصالحى، والأشعري. وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة، وهم معهم، بل أخس حالاً منهم في الباطن: في أن الكلام لا يكون إلا حرفاً وصوتاً، ذا تأليف واتساق، وإن اختلفت به اللغات".¹

قال: "والمعتزلة مع سوء مذهبهم أقل ضرراً على عوام أهل السنة من هؤلاء؛ لأن المعتزلة قد أظهرت مذهبها، ولم تستتف، ولم تموه، بل قالت: إن الله بذاته في كل مكان، وإنه غير مرئي، وإنه لا سمع له، ولا بصر، ولا علم، ولا قدرة، ولا قوة، ولا إرادة، ولا كلام، ولا صفات مضافة إلى ذاته لازمة لها، بل هذه الأشياء أفعال له محدثة في غيره، وأن القرآن مخلوق، وإن من مات من غير توبة من أصحاب الكبائر خلد في النار مع الكفار، وأن الحوض والشفاعة والميزان لا أصل لها، وإن من زنا أو سرق أو ارتكب كبيرة، خرج من الإيمان، ولم يدخل في الكفر، وسمي فاسقاً، وإن الدار إذا لم يظهر فيها قولهم دار حرب، وإن من انتحل مذهب أهل الأثر، واعتقد ما في الأحاديث على ظاهرها حشوي، وعند التحقيق كافر، فعرف أكثر المسلمين مذهبهم وتجنّبوهم وعدّوهم أعداء.

والكلايبية والأشعرية قد أظهروا الرد على المعتزلة، والذب عن السنة وأهلها، وقالوا في القرآن وسائر الصفات ما ذكرنا بعضه، وقولهم في القرآن حيرة؛ يدعون قرآناً ليس بعربي، وأنه الصفة الأزلية، وأما هذا النظم العربي فمخلوق عندهم. ويقولون: الإيمان التصديق. وعلى أصلهم أن من صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو مؤمن لأمرين:

أحدهما: أن أصل الإيمان عندهم المعرفة، كما قال جههم.

والثاني: أن الكلام معنى في النفس، فهو إذا صدق بقلبه، فقد تكلم على أصلهم به.

وعند أهل الأثر، أن: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. وعلماء الآفاق المتبعون كلهم على هذا القول، ومخالفونا هؤلاء يقولون معنا في الظاهر مثل ذلك، وعندهم أن التصديق لا مدخل للزيادة والنقصان فيه، وهو الإيمان.

وعند المعتزلة: أن الاسم غير المسمى، وأن أهل السنة عندهم أن الاسم هو المسمى، وقد نص على ذلك جماعة من الأئمة كالشافعي والأصمعي. وعند الأشعري: أن الاسم الذي نختلف فيه ليس هو المسمى، ولا هو غير المسمى.

وعند المعتزلة: أن الذي تحويه دفئا المصحف قرآن، وكذلك ما وعته الصدور، وكذلك ما يتحرك به لسان القارئ، وكل ذلك مخلوق. وعند أهل السنة أن ذلك قرآن غير مخلوق. وعند الأشعري أنه مخلوق وليس بقرآن وإنما هو عبارة عنه.

وكذلك كثير من مذهبه، يقول في الظاهر بقول أهل السنة مجملاً، ثم عند التفسير والتفصيل يرجع إلى قول المعتزلة، فالجاهل يقبله بما يظهره، والعالم يجهره لما منه يخبره، والضرر بهم أكثر منه بالمعتزلة؛ لإظهار أولئك ومجاوبتهم أهل السنة، وإخفاء هؤلاء، ومخالطتهم أهل الحق. نسأل الله السلامة من كل برحمته".²

1- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكروا الحرف والصوت، أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجستاني (ت444هـ)، إشراف: أبو عبد الكريم فؤاد بن عمار أحمد آل زيتوني، مكتبة الإمام الزهري: بيروت - لبنان، ط1، 1440هـ - 2019م، (ص114).

2- رسالة السجزي لأهل زبيد في الرد على من أنكروا الحرف والصوت، أبو نصر السجزي (ص259-267).

قال: "والذين بلي كثير من أهل العلم بجم: المعتزلة، وهم أعداء الأثر وأهله، وكبرائهم: أبو الهذيل العلاف، وجعفر بن مبشر، والنظام، والجاحظ، وأبو علي الجبائي، وابنه أبو هاشم، وأبو القاسم الكعبي البلخي وقبل هؤلاء: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء. وبعدهم: أبو عبد الله البصري وأبو القاسم الواسطي. وبعدهما: الصاحب إسماعيل بن عباد، وعبد الجبار الأسد آبادي، كل هؤلاء دعاة إلى الضلالة.

ثم بلي أهل السنة بعد هؤلاء يقوم يدعون أنهم من أهل الاتباع. وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم، وهم: أبو محمد بن كلاب، وأبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري. وبعدهم: محمد بن أبي تريد بسجستان، وأبو عبد الله بن مجاهد بالبصرة. وفي وقتنا: أبو بكر بن الباقلاني ببغداد، وأبو إسحاق الاسفرائيني، وأبو بكر بن فورك بخراسان، فهؤلاء يردون على المعتزلة بعض أقاويلهم. ويردون على أهل الأثر أكثر مما ردوه على المعتزلة".¹

وفي كتابه هذا عنوان فصلا، فقال:

"الفصل الخامس: في بيان أن فرق اللفظية والأشعرية موافقون للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وزائدون عليهم في القبح وفساد القول في بعضها". ثم سردها.²

وهذا الرأي يتفق فيه أبو إسماعيل المروزي الأنصاري، قال:

"سمعت الحاكم عدنان بن عبدة النميري يقول: سمعت أبا عمر البسطامي يقول: كان أبو الحسن الأشعري أولاً ينتحل الاعتزال، ثم رجع فتكلم عليهم، وإنما مذهبه التعطيل، إلا أنه رجع من التصريح إلى التمويه". والشيخ هو شيخ الشافعية قاضي نيسابور الإمام أبو عمر محمد بن الحسين ابن الهيثم البسطامي الشافعي الواعظ (ت408هـ).³

وهكذا عادت الأشعرية ممثلة لعلم الكلام عوضاً عن المعتزلة، فكل ما يطمح إليه المعتزلي، قد تكفل به الأشعري وزيادة، فهو المتولي نشر عقائد المعتزلة، فالأسس متفقة، وما اختلف منها فلا ضرر، فالذي يمثل علم الكلام اليوم بخلافه هو المذهب الأشعري، وهو يجهر به مع افتخار، وينسب الكلام للسنة، مع بالغ ذم أئمة السنة للكلام! وقد بقي مذهبهم منكشفاً بحاله وحقائقه منذ بدا، فكان حظهم الحجر البليغ من الناس والعلماء والخلفاء، وهذه جملة من الآثار في ذلك من "ذم الكلام وأهله":

- "يذكرون شدة أبي حامد [الاسفرائيني] على الباقلاني، قال: وأنا بلغت رسالة أبي سعيد إلى ابنه سالم ببغداد: إن كنت تريد أن ترجع إلى هراة، فلا تقرب الباقلاني".⁴

- "أنه حضر يوم حصب ابن فورك، وأخرج من جامع هراة".⁵

1- رسالة السجزي لأهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، أبو نصر السجزي (ص328-333).

2- رسالة السجزي لأهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، أبو نصر السجزي (ص195).

3- ذم الكلام، المروزي (408/4).

4- ذم الكلام، المروزي (408/4).

5- ذم الكلام، المروزي (419/4).

- ابن منددة الحافظ بأصبهان يقول: "ليتق امرؤ، وليعتبر عن تقدم ممن كان القول باللفظ مذهبه ومقالته، كيف خرج من الدنيا مهجورا مذموما مطرودا من المجالس والبلدان لاعتقاده القبيح، وقوله الشنيع المخالف لدين الله، مثل: الكرابيسي، والشواط، وابن كلاب، والأشعري، وأمثالهم ممن كان الجدل والكلام طريقه في دين الله عز وجل".¹

أي إن الناس لم يحفلوا بالأشعري عند موته، ولم تكن جنازته مشهودة كما أئمة السنة، بل كانوا ولا مكانة لهم، وأكثر من ذلك، وهذا وصف للحال.

وقال ابن البناء الحنبلي: "وفي يوم الجمعة، الثالث عشر منه، وكانت نوبتي في جامع المنصور: عرفت أن الهراسي الواعظ حط من الكرسي، وأنكر عليه أسباب يوردها فظيعة، ومناكير يذكرها، وتعريضات بأهل السنة، وتلويحات بفضل الأشعري ومن وافقه، وتوهيمات على العوام بأن أصحاب الحديث مشبهة، وفعل ثانية كذلك، وكسر كرسيه الذي يجامع المنصور، وتولى ذلك ابن سكرة الهاشمي حفظه الله".²

ووقع لعن الأشعرية على المنابر بأمر من الخلفاء كمحمود سبكتكين في الهند، والسلجوقي طغرلبيك وألب أرسلان في نيسابور، فيها جاء أمر السلطان طغرلبيك بالقبض على القشيري والجويني وغيرها من الأشعرية، فسجن القشيري، وفر الجويني، قال السبكي: "وصارت الأشعرية مقصودين بالإهانة، والمنع عن الوعظ والتدريس، وعزلوا من خطابة الجامع، ونبغ من الحنفية طائفة أشربوا في قلوبهم الاعتزال والتشيع، فخيّلوا إلى ولي الأمر الإزراء بمذهب الشافعي عموما، وبالأشعرية خصوصا، وهذه الفتنة التي طار شررها، وطال ضررها، وعظم خطبها، وقام في سب أهل السنة خطيبها، فإن هذا الأمر أدى إلى التصريح بلعن أهل السنة في الجمع، وتوظيف سبهم على المنابر".³

إلى أن أبطل ذلك عن مشورة من نظام الملك الوزير، الذي بعده أشرفت شمس الأشعرية، وقد عبر السبكي عن ذلك بقوله: "وأسفر صباح الزمان عن طلعة الوزير نظام الملك، فقام في نصرته الدين قياما مؤزرا، وعاد الحق معززا موقرا، وأمر بإسقاط ذكر السب، وتأديب من فعله".⁴

وذكر أن اللعن كان عن تحريض من عميد الملك وزير أرطغرلبيك، وأن الذي حمّله رفضه واعتزاليته، هكذا زعم، لكنه لم يدلل،⁵ وفي تتبع ترجمة عميد الملك ما ينفي هذا الزعم، فلم تذكر شيء من المصادر عنه هذه التهمة، حتى القشيري في شكايته، والتي نقلها السبكي بتمامها،⁶ لم يذكره باعتزال أو رفض، فباعث تحريضه لا يخرج عن حالين: إما ديانة، أو سياسة.

1- ذم الكلام، الهروي (4/425).

2- يوميات فقيه حنبلي من القرن الخامس الهجري (تعليقات ابن البناء الحنبلي لحوادث عصره)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء البغدادي الحنبلي (471هـ)، تعليق: جورج مقدسي، عناية: أحمد العدوي، مدارات للأبحاث والنشر: القاهرة، ط2، 1441هـ - 2020م، -والهراسي عرفه المحقق ب إلكيا الهراسي (450-504هـ) الفقيه المعروف - (ص155).

3- طبقات الشافعية، السبكي (4/209-210).

4- طبقات الشافعية، السبكي (3/393).

5- طبقات الشافعية، السبكي (3/390-393).

6- طبقات الشافعية، السبكي (3/399-423).

وقد وردت الآثار بتهم شنيعة بحقهم، ساق كثيرا منها الهروي في "ذم الكلام" في آخر الجزء الرابع بإسناده، وفيه تأكيد أن هذا المذهب ضل معنيا أثره حتى نهاية القرن الخامس، كما في إفادة الهروي، الذي توفي سنة (481هـ)، بل إلى آخر القرن السادس، كما أقر به ابن عساكر، وهو الأشعري، في "تبيين كذب المفتري"، قال الهروي:

"ثم إني لا أعلم أي سمعت في عمري بشرا واحدا في بلدتنا، يقر على نفسه بذلك المذهب، أو يصرح بشيء من الكلام، وهو يعرفه، أو يظهر شيئا من كتبهم.. فكلهم يحمل من أعباء الذل والمهجران والطرده ما لا يحمله عيار، ولا مريضهم يعاد، ولا جنائزهم تشيع، على أنك لا تعدم منهم قلة ورع، وقسوة قلب، وقلة الورد، وسوء الصلاة، والاستخفاف بالسنة، والتهاون بالحديث والوضع من أهله، وترك الجماعات، والشماتة بفواجع أهل السنة والهزوء بهم.

وقد سمعت بعض المتهمين يقول: وما الكلام؟ كل ما خرج من الفم والنطق فهو كلام.

فهو والله حمق ظاهر: أن يكون يلبسه بالشافعي الإمام المطلي باعتزائه الكاذب إليه، وزعمه الباهت عليه، وهو من أشد خلق الله تعالى على المتكلمين، وأثقلهم عليه، كما نظمنا عنه من أقاويله الغر في ذمهم.

ثم هذا المراءوغ يدعي أنه لا يدري ما الكلام، وهؤلاء أئمة الإسلام، وكل هذا التحذير، وإيذائه قدما بالضرر الكثير، فليبرزوا به إذاً من الخباء، وليخرجوا الطبل من الكساء، وقيموا الخطأ على أولئك السادة الهداة، وليشيروا بنا إلى مسلم أدركه في الكلام رشد، أو لقي به خيرا".¹

وعن موقف السلطان سبكتكين ينقل الهروي:

- "سمعت إسماعيل بن علية الدلال يقول: قرأت كتاب محمود الأمير يبحث فيه على كشف أستار هذه الطائفة، والإفصاح بعيبيهم ولعنهم، حتى كان قد قال فيه: أنا ألعن من لا يلعنهم. فطار والله في الآفاق للحامدين كل مطار، وسار في المادحين كل مسار، لا ترى عاقلا إلا وهو ينسبه إلى متانة الدين وصلابته، ويصفه بشهامة الرأي ونجابته".²

فتلك أخبار التاريخ نسوقها لوصف الحال، فلم يكونوا مدة ستة قرون ذوي شأن أو مكانة أو وجود، وقد ترجم ابن الجوزي في "المنتظم" لأبي الحسن، فلم يرفع به رأسا، وذكر عن قبره المهجور المعفي الأثر، وفيه تأكيد ما قيل من هجر القوم له، قال:

"ولد سنة ستين ومائتين، وتشاغل بالكلام، وكان على مذهب المعتزلة زمانا طويلا، ثم عن له مخالفتهم، وأظهر مقالة خبطت عقائد الناس، وأوجبت الفتن المتصلة، وكان الناس لا يختلفون في أن هذا المسموع كلام الله، وأنه نزل به جبريل عليه السلام على محمد ﷺ، فالأئمة المعتمد عليهم قالوا: أنه قد سم. والمعتزلة قالوا: هو مخلوق. فوافق الأشعري المعتزلة في أن هذا مخلوق، وقال: ليس هذا كلام الله، إنما كلام الله صفة قائمة بذاته، ما نزل، ولا هو مما يسمع. وما زال منذ أظهر هذا خائفا على نفسه لخلافه أهل السنة، حتى

1- ذم الكلام، الهروي (4/425-428).

2- ذم الكلام، الهروي (4/430).

أنه استجار بدار أبي الحسن التميمي حذرا من القتل، ثم تبع أقوام من السلاطين مذهبه فتعصبوا له، وكثر أتباعه حتى تركت الشافعية معتقد الشافعي رضي الله عنه ودانوا بقول الأشعري". ونقل أن: "قبره اليوم عاين الأثر لا يلتفت إليه".¹

فالوحشة أخذت بهم إلى القرن السادس، فهذا ابن عساكر وهو الأشعري (ت 571هـ) يقر بذلك، فيقول: "فإن قيل: إن الجم الغفير في سائر الأزمان، وأكثر العامة في جميع البلدان لا يقتدون بالأشعري، ولا يقلدونه، ولا يرون مذهبه، ولا يعتقدونه، وهم السواد الأعظم، وسبيلهم السبيل الأقوم؟

قيل: لا عبرة بكثرة العوام، ولا التفات إلى الجهال الأغتام، وإنما الاعتبار بأرباب العلم، والافتداء بأصحاب البصيرة والفهم، وأولئك في أصحابه أكثر ممن سواهم، ولهم الفضل والتقدم على من عداهم، على أن الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [هود: 40]، وقال عز من قائل: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴾ [سبأ: 13].²

حتى في دعواه: أن أرباب العلم أشاعة. لم يصب الحقيقة، فالمنابذون لهم كانوا أكثر وأعظم، على ما بينه الميزد في "جمع العساكر"، وكيف تكون لهم الكثرة، وحالهم من الهجر ما قد علم؟

فتلك نبذة عن حقيقة علم الكلام ونشأته، على أنه قبل مغادرة هذه المسألة، يجدر بنا أن نورد ما ذكره الهروي في "ذم الكلام وأهله" عن حقيقة أقوال الفرق البادية بعلم الكلام، فقد قال بعد ذكره مقتل عثمان رضي الله عنه، وكيف كان ذلك سببا في ظهور الفتنة بعد تفرق الجماعة: "ظهر في المسلمين من زيغ الدين والكلام في التوحيد تكلفا، وهي الزندقة الأولى، وهي ثلاث قواعد نجم بعضها على إثر بعض:

الأولى منها: القول بالقدر، وهي فتنة البصرة.

ثم قُصِبَ السلف [أي سبهم] وهي فتنة الكوفة.

ثم إنكار الكلام لله، وهي فتنة المشرق".

ثم فصل في القدرية، من معبد إلى غيلان، حتى عمرو بن عبيد ولعن مالك وأبي حنيفة له، وتحذير ابن المبارك منه، ورد أيوب السختياني والأوزاعي عليهم.

وبعد فتنة سب السلف، وهو ما عناه بقوله: "قُصِبَ السلف"، وهو ما كان من الشيعة الرافضة، حتى أتى على الثالثة، وهي: فتنة إنكار الكلام، فأرجع بدايتها إلى الجعد بن درهم، ونقل عن الزهري قوله: "ليس الجعدي من أمة محمد صلى الله عليه وسلم"، فالجهم أخذه منه فبسطه وطراه، ودعا إليه الرجال، وامراته زهرة النساء، حتى استهويوا خلقا كثيرا، فنال كل منهما جزاءه، ثم قام بما ابن أبي دؤاد وبشر بن غياث، فسلط الله عليهم الإمام أحمد.

والغرض من هذا البيان: التعريف بمقاصد هذه الطوائف. قال:

1- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حماد الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م، (14/29-30).

2- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الجيل: بيروت، ط1، 1416هـ - 1995م، (ص317).

"فأما قول الطائفة التي قالت بالقدر، فأرادت منازعة الربوبية.. فضاهت المحوسية الأولى وهم الزنادقة التي كانت تشوش على الأولين دينهم، ولعنهم الله على لسان سبعين نبيا..

وأما الذين قالوا في السلف الصالح بالقول السيء؛ فأرادت القدح في الناقل؛ لأن القدح في الناقل إبطال للمنقول، فأرادوا إبطال الشرع الذي نقلوا، وإنما تعلقوا بعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه تسليحا..

وأما الذين قالوا بإنكار الكلام لله عز وجل، فأرادوا إبطال الكل؛ لأن الله تعالى إذا لم يكن -على زعمهم الكاذب- متكلمًا، بطل الوحي، وارتفع الأمر والنهي، وذهبت الملة عن أن تكون سمعية، فلا يكون جبريل عليه السلام سمع ما بلغ، ولا الرسول صلى الله عليه وسلم أخذ ما أنفذ، فيبطل التسليم، والسمع والتقليد، ويبقى المعقول الذي قاموا به. وهذا قول عثمان بن سعيد: أن جهما إنما بنى زندقته على نفي الكلام لله عز وجل.

فهذه القواعد الثلاثة أبنية الزندقة الأولى".¹

في تقدير الهروي: أنها ليست مجرد بدع، نشأت عن شبهة في النص، أسيء فهمه، لكن عن قصد إفساد الدين، وعلى هذا قول السلف، ولذا اجتمعت كلمتهم على تكفير الجهمية، وحط الدارمي عليهم، وتكفيره بشرا بعينه، في كتابه "رد الدارمي على عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد"، واتهامه باليهودية والقصد إلى هدم الإسلام: معروف مشهور.

لكن قد اختلط بهؤلاء من ليس منهم، ممن ضعف في علمه، فاتبعهم اغترارا بقولهم، وميلا وهوى، دون أن يكون في قصده الإضرار بالإسلام، وهكذا كل بدعة مغلظة، وفكر هادم للإسلام، ترى تحت لوائه الكارثة للإسلام، المتخفي ببدعته بإظهار الدين، أو متبع الهوى، وهم القلة، كذلك ترى الحب للإسلام والسنة، مع خطأ في الفهم؛ لقلة علم، أو عجمة كما قال الحسن وعمرو ابن العلاء وغيرهما، وهذا الصنف هو الأكثر، وهو الذي به يروج هذا المذهب؛ لصدق في قوله، نبع من ظنه أنه الحق، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمْيَاتٍ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ٧٨﴾ [البقرة: 78].

وإذا مضينا مع الهروي، فإننا نراه وقد بلغ في إساءته الظن بالأشعرية: أن عددهم ورثة الجهمية، لكن بتحور للتليس والتدليس -ولعل هذا ما دفع ابن تيمية ليسي كتابه "بيان تلبيس الجهمية" في رده على الرازي الأشعري- ويستشهد على ذلك بجملة الموافقات في حقائق الأصول مع اختلاف الأسماء، يقول عن الجهمية:

"ولما نظر المبرزون من علماء الأمة، وأهل الفهم من أهل السنة، طوايا كلام الجهمية، وما أودعته من رموز الفلاسفة، ولم يقف منهم إلا على التعطيل البحت، وأن قطب مذهبهم، ومنتهى عقدهم، ما صرحت به الزنادقة قبلهم: أن الفلك دوار، والسماء خالية، وأن قولهم: إنه تعالى في كل موضع، وفي كل شيء، ما استثنوا جوف كلب، ولا جوف خنزير، ولا حشا؛ فرارا من الإثبات، وذهابا عن التحقيق، وأن قولهم: سمع بلا سمع، وبصير بلا بصر، عليم بلا علم، قادر بلا قدرة، إله بلا نفس، ولا شخص، ولا صورة. ثم قالوا: لا حياة له. ثم قالوا: لا شيء، فإنه لو كان شيئا لأشبهه الأشياء".

ثم قال مبينا النهج الذي اتبعه الجهمية للعود من جديد: "فيا طول ما لقوا في أيامهم من سيوف الخلفاء، وألسن العلماء، وهجران الدهماء.. ثقلت عليهم الوحشة، وطالت عليهم الذلة، وأعيتهم الحيلة إلا أن يظهروا الخلاف لأولئهم، والرد عليهم، ويصبغوا

1- ذم الكلام، الهروي (5/109-127).

كلامهم صبغا، يكون ألوح للأفهام، وأنجع في العوام من أساس أوليهم؛ ليجدوا بذلك المساغ، ويتخلصوا من خزي الشناعة، فجاءت بمخاريق ترائي للغبى بغير ما في الحشايا، ينظر الناظر الفهم في جذرها، فيرى مخ الفلسفة بكساء لحاء السنة، وعقد الجهمية بنحل ألقاب الحكمة".

يضرب لذلك مثلا، فيقول: "يردون على اليهود قولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ﴾ [المائدة: 64]، فينكرون الغل وينكرون اليد، فيكونون أسوأ حالا من اليهود؛ لأن الله تعالى أثبت الصفة ونفى العيب، واليهود أثبتت له الصفة وأثبتت العيب، وهؤلاء نفوا الصفة كما نفوا العيب.

ويردون على النصارى في مقالهم في عيسى وأمه؛ فيقولون: لا يكون في المخلوق غير المخلوق، فيبطلون القرآن.

فلا يخفى على ذوي الألباب: أن كلام أوليهم وكلام آخريهم كخيطة السحارة".

ثم يذكر الشبه ما بين الأولين والآخرين، فيقول:

"فاسمعوا الآن يا ذوي الألباب، وانظروا ما فضل هؤلاء على أولئك، أولئك قالوا -قبح الله مقالتهم- إن الله موجود بكل مكان، وهؤلاء يقولون: ليس هو في مكان، ولا يوصف بأين..

وقال أولئك: ليس له كلام، إنما خلق كلاما.

وهؤلاء يقولون: .. ليس له صوت ولا حروف.. وهذا صوت القارئ.. قال رأس من رؤوسهم: أو يكون قرآن من لبد؟ وقال آخر: من خشب؟!

فراوغوا فقالوا: هذا حكاية عبر بها عن القرآن، والله تكلم مرة، ولا يتكلم بعد ذلك، ثم قالوا: غير مخلوق. ومن قال: مخلوق. كافر. وهذا من فخوخهم، يصطادون به قلوب عوام أهل السنة، وإنما اعتقادهم أن القرآن غير موجود".

وهكذا استنوا هم والجهمية والمعتزلة في القرآن، من حيث المآل، وإن اختلفوا في الوصف.

قال: "وأولئك قالوا: لا صفة. وهؤلاء يقولون: له وجه كما يقال: وجه النهار، ووجه الأمر، ووجه الحديث. وعين؛ كعين المتاع. وسمع كأذن الجدار، وبصر كما يقال: جدارهما يتراءيان، ويد كيد المنة والعطية، والأصابع كقولهم: خراسان بين أصبعي الأمير، والقدمان كقولهم: جعلت خصومتي تحت قدمي، والقبضة كما قيل: فلان في قبضتي؛ أي أنا أملك أمره.

وقال: الكرسي العلم، والعرش الملك، والضحك الرضى، والاستواء الاستيلاء، والنزول القبول، والهرولة مثله، فشبهوا من وجهه، وأنكروا من وجهه، وخالفوا السلف، وتعدوا الظاهر، وردوا الأصل، ولم يثبتوا شيئا، ولم يبقوا موجودا، ولم يفرقوا بين التفسير والعبارة بالألسنة، فقالوا: لا نفسرها، نجريها عربية كما وردت.

وقد تأولوا تلك التأويلات الخبيثة، أرادوا بهذه المحرقة: أن يكون عوام المسلمين أبعد غيابا عنها، وأعيانها منها؛ ليكونوا أوحش عند ذكرها، وأشمس عند سماعها، وكذبوا، بل التفسير أن يقال: وجهه، ثم لا يقال: كيف. وليس كيف في هذا الباب من مقال المسلمين".

ثم نسب إلى الأشعرية مقالة هي لازم قولهم وليس بقولهم، ولازم القول ليس بقول في كل حال، إلا إن التزمه القائل، وذلك قوله:

"ثم قالوا: ليس ذات الرسول صلى الله عليه وسلم بحجة. وقالوا: ما هو بعد ما مات بمبلغ، فلا يلزم به حجة.. فسقط من أقاويلهم على ثلاثة أشياء: أنه ليس في السماء رب، ولا في الروضة رسول، وما في الأرض كتاب، كما سمعت يحيى بن عمار رحمه الله يحكم به عليهم. وإن كانوا موهوما، ووروا عنها، واستوحشوا من تصريحها؛ فإن حقائقها لازمة لهم".

فأما قولهم في الرسول، فقد جاء في ترجمة ابن فورك: أنه اتهم بأنه قال إن النبي صلى الله عليه وسلم كان نبيا في حياته لا بعد مماته. وقد كذب هذا جمع الأشاعرة، وقد قيل: إنه قتل بسبب ذلك. فلعل الهروي بنى على ذلك، فالله أعلم، لكن هذا ليس مذهبا للأشعرية.¹

وقد ذكر من أقوالهم: الخط من إيمان التقليد. قال:

"وأبطلوا التقليد، فكفروا آباءهم وأمهاتهم، وأزواجهم، وعوام المسلمين. وأوجبوا النظر في الكلام، واضطروا إليه الدين بزعمهم، فكفروا السلف".

إلى أن قال: "عابوا القرآن، وضللوا الرسول صلى الله عليه وسلم، فلا تكاد ترى منهم رجلا ورعا، ولا للشريعة معظما، ولا للقرآن محترما، ولا للحديث موقرا، سلبوا التقوى، ورقة القلب، وبركة التعبد، ووقار الخشوع، واستفضلوا الرسول؛ فانظر؛ فلا هو طالب آثاره، ولا متتبع أخباره، ولا مناضل عن سنته، ولا هو راغب في أسوته. يتقلب بمرتبة العلم، وما عرف حديثا واحدا، تراه يهزأ بالدين، ويضرب له الأمثال، ويتلعب بأهل السنة، ويخرجهم أصلا من العلم، لا تنقر لهم عن بطانة إلا خانتك، ولا عن عقيدة إلا أرايتك، ألبسوا ظلمة الهوى، وسلبوا هبة الهدى، فتنبوا عنهم الأعين، وتشمئز منهم القلوب..

سمعت زاهر بن أحمد يقول: أشهد لما مات أبو الحسن الأشعري متحيرا بسبب مسألة تكافؤ الأدلة.

فلا جزى الله امرأ ناظ مخاريقه بالمذهب الإمام المطلي رحمه الله، وكان أبر خلق الله قلبا، وأصوبهم سمتا، وأهداهم هديا، وأعمقهم علما، وأقلهم تعمقا، وأوقرهم للدين، وأبعدهم من التنطع، وأنصحهم لخلق الله جزاء خير.

ورأيت منهم قوما يجتهدون في قراءة القرآن، ويحفظ حروفه والإكثار من ختمه، ثم اعتقاده فيه ما قد بيناه: اجتهاد روغان كالخوارج².

زاهر بن أحمد هو السرخسي، وقد تقدم ذكره، يروي عنه ابن عساكر في "تبين كذب المفتري" بلا طعن، وما ذكره الهروي من وصف حال المتكلم، رآه من طوائف منهم، لكن لا ريب أن جمعا انتسبوا للكلام دون أن يبدو فيهم رقة الدين، بل على الضد من ذلك، كانوا أئمة علماء تفسير وحديث وفقه ناصرين للدين، ولم تكن نصرتهم بسبب اشتغالهم بالكلام، بل لاشتغالهم بالحديث، فما كان فيهم من خير فمنه، وما كان فيهم من زلل عقائدي فمن الكلام.

1- انظر: طبقات ابن السبكي، في ترجمة ابن فورك، وحضوره بين يدين السلطان سبكتكين، وسؤاله عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه مناقشة هذه المسألة ودفاع السبكي عنه (4/131-133)، ومناقشة القشيري أيضا، ونفي نسبته للأشعري (3/406).

2- ذم الكلام، الهروي (5/131-142).

خاتمة:

أهم نتائج البحث:

- بداية علم الكلام كان بيد واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، وذلك في نهاية القرن الأول وبداية الثاني، ومنذ ذلك الحين سموا بالمعتزلة؛ لاعتزالهم مجلس الحسن البصري، بعد سؤاله عن صاحب الكبيرة.
 - انفرد المعتزلة عن الأمة بأصولهم الخمسة: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان لمخالطة أئمتهم كواصل والعلاف والنظام للفلاسفة، واعتنائهم بمؤلفات فلاسفة اليونان أثره في تكون آثارهم الكلامية.
 - انتهت سيطرة المعتزلة الفكرية على يد الخليفة المتوكل العباسي، بعد عقدين من التأثير على الخلفاء منذ: المأمون، والمعتصم، والواثق. وتواروا خلف الأضواء بعدما نبذهم الخاصة والعامة؛ لموقفهم العقدي المستبد.
 - رجوع المعتزلة بشوب جديد، يعارض الاعتزال في ظاهره، ويوافقه في حقيقته، على يد أبي الحسن الأشعري، الذي مكث في الاعتزال أربعين سنة، ثم أقنع عنه إلى مذهب ابن كلاب، ثم إلى مذهب السلف، لكن الأشعرية استقرت على مذهبه الكلابي، ولم يكن قد تخلص من اعتقادات المعتزلة تماما.
 - المسائل التي وافقت فيها الأشعرية المعتزلة، شاهد ودليل على أنها امتداد وتجديد للاعتزال، فقد جاءت في الأصول، وخلافها وقع في بعض المسائل، فالأكثر فيه تقليدها للمعتزلة بإقرارهم وتصديق إقرارهم بالواقع.
 - تنبه العلماء المعاصرون للأشعري وبدايات الأشعرية لهذا التوافق والامتداد، فصرحوه به، ونابدو الأشعرية، وحذروا منهم، وقاموا بالجهاد الفكري العقائد عليهم لتبنيه العامة، وهو ما كان؛ حيث إنهم ظلوا لمدة تزيد على القرنين دون سند لهم من العامة، كما صرحوا بذلك، لكن اتصالهم برجال الدولة السلجوقية، مكنهم من تحسين المذهب الأشعري، وإدخال معتقداتهم عليهم، فمن هذا بدأ نجمهم بالسطوع والعلو.
 - المسائل التي قلدت فيها الأشعرية المعتزلة: مبدأ نفي الصفات وتأويلها، تقديم العقل على النقل، رد خبر الواحد، القول بالدلالة الظنية للنصوص، إيجاب النظر، القول بأن الله تعالى لم يتكلم بالقرآن، القول بدليل الحدوث لإثبات وجود الله تعالى، التفويض في المعنى، ونفي الاستواء، والعلو، والصفات الذاتية.
 - كل تلك مسائل أصلية لا فرعية، ولم يتبق من الأصول ما فيه خلاف إلا: الإيمان، والقدر. وهم فيه على طرفي نقيض، بين غلو في الإرجاء من قبل الأشعرية وغلو في التكفير من المعتزلة. وفي القدر هم جبرية والمعتزلة قدرية، فلم يوافقوا قول السنة في المسألتين.
- أهم التوصيات:
- دراسة صلة الأشعرية بالمعتزلة في العصر الحاضر، ومعرفة أثر دخول التصوف على الأشعرية في صلتها بالمعتزلة؛ حيث إن التصوف شائع في الأشعرية وموجود في المعتزلة

قائمة المراجع:

- الإبانة الكبرى، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري (287هـ)، تحقيق: أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان، شركة دار اللؤلؤة: لبنان - بيروت، ط2، 1439هـ - 2018م.
- الإرشاد على قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، حققه: محمد يوسف موسى، على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي: مصر، (د.ط)، 1369هـ-1950م .
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني (356هـ)، دار الفكر: بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل ابن كثير، تحقيق: مأمون محمد سعيد الصاغري، مراجعة: عبد القادر الأرنؤوط، وبشار عواد معروف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر، (د.ط)، 1436هـ - 2015م.
- التدمرية، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، (د. ن)، (د.م)، ط1، 1405-1985.
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، دار الجيل: بيروت - لبنان، دار الآفاق: بيروت، (د.ط)، 1408هـ - 1987م.
- الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالنديم (380هـ)، ضبط: يوسف علي طويل، فهرسة: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان، ط1، 1416هـ - 1996م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو قاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر: (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد، جمع وتحقيق ودراسة: عبد الله بن سلمان بن سالم الأحمدي، دار طيبة: الرياض، ط1، 1412هـ - 1991م.
- المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة والجماعة، عواد بن عبد الله المعتق، دار العاصمة: الرياض، ط1، 1409هـ.
- الملل والنحل، أبو الفتح محمد عبد الكريم بن أبو بكر أحمد الشهرستاني، دار الفكر: لبنان - بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.
- المنهج الأحمدي في تراجم أصحاب الإمام أحمد، أبو اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي (860هـ - 928هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مراجعة: عادل نويهض، عالم الكتب: بيروت، ط2، 1404هـ - 1984م.
- المواقف في علم الكلام، عبد الرحمن الإنجي، عالم الكتب: بيروت، (د.ط)، (د.ت) .
- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (571هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر: (د.م)، (د.ط)، 1415هـ - 1995م .
- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري (276هـ)، دار الكتاب العربي: بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ابن عساكر، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الجيل: بيروت، ط1، 1416هـ-1995م.
- تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم الباجوري، تنسيق وتخريج: محمد أديب الكيلاني، وعبد الكريم تتان. مراجعة وتقديم: عبد الكريم الرفاعي، (د. ن)، (د.م)، (د.ط)، 1392هـ - 1972م.
- خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)، تعليق: بدر البدر، الدار السلفية: تونس، ط1، 1405هـ - 1985م.
- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي عبد الله بن محمد بن علي بن مت الأنصاري، تقلد وضبط: أبو جابر عبد الله بن محمد بن عثمان الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة المنورة، ط1، 1419هـ - 1998م.
- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكروا الحرف والصوت، أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجستاني (444هـ)، إشراف: أبو عبد الكريم فؤاد بن عمار أحمد آل زيتوني، مكتبة الإمام الزهري: بيروت - لبنان، ط1، 1440هـ - 2019م.

- رسائل العدل والتوحيد، المختصر في أصول الدين، القاضي عبد الجبار، تحقيق: محمد عمارة، دار الشروق: القاهرة، 2، 1408هـ - 1988م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط7، 1410هـ - 1990م.
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة: الرياض، (د.ط)، (د.ت).
- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة: القاهرة، ط3، 1416هـ - 1996م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ضبط: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير: دمشق - بيروت، ط4، (د.ت).
- صحيح مسلم بشرح النووي، يحيى بن شرف النووي (..)، دار إحياء التراث العربي: بيروت، (د. ط)، (د.ت).
- ضحى الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي: بيروت - لبنان، ط10، (د.ت).
- طبقات الشافعية الكبرى، أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (771هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلوة، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية: (د. م)، ط3، (د.ت).
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (478هـ)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث: (د.م)، (د.ط)، 1412هـ - 1992م.
- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو القاسم البلخي (319هـ)، القاضي عبد الجبار (415هـ)، الحاكم الحشمي (494هـ)، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية: (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، فلسفة ابن رشد، ابن رشد، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 1402هـ - 1982م.
- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للطبوعات: بيروت - لبنان، ط2، 1390هـ - 1971م.
- مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وساعده ابنه، طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بإشراف: الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج وتعليق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة: (د.م)، ط2، 1420هـ - 1999م.
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري (330هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، ط2، 1389هـ - 1969م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة: بيروت - لبنان، (د. ط)، (د.ت).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبو بكر بن خلكان (681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الكتب العلمية، دار صادر: بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري (429هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان، ط1، 1366هـ - 1983م.
- يوميات فقيه حنبلي من القرن الخامس الهجري (تعليقات ابن البناء الحنبلي لحوادث عصره)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء البغدادي الحنبلي (471هـ)، تعليق: جورج مقدسي، عناية: أحمد العدوي، مدارات للأبحاث والنشر: القاهرة، ط2، 1441هـ - 2020م.